القرار IG.22/11

**تقييم منتصف المدة لخطة عمل تنفيذ
بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط (2012-2019)**

إنّ الاجتماع التاسع عشر للأطراف المُتعاقدة لاتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط، والتي يُشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية برشلونة،

مع التذكير ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الذي تم اعتماده في مؤتمر المفوضين المعني ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط (مدريد، أسبانيا، يناير/كانون الثاني 2008) ودخل حيز التنفيذ في شهر مارس/آذار 2011؛

مع التذكير أيضًا بالقرار IG.20/2 لاجتماع الأطراف المتعاقدة السابع عشر (باريس، فرنسا، فبراير/شباط 2012) الذي تبنى خطة عمل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط (2012-2019)، والمشار إليها فيما بعد باسم خطة العمل التي تضع تصورًا لتقييم منتصف المدة الخاص بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل بالتزامن مع نهاية برنامج عمل السنوات الخمس 2010-2015 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP)؛

مع مراعاة نتائج تقييم مشروعات خطة إدارة المناطق الساحلية (CAMP) التي نُفذت بتوصية من مراكز التنسيق الوطنية لخطة عمل البحر المتوسط في اجتماعها عام 2011 بهدف تحسين استيعاب مدى مساهمة هذه المشروعات في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) عمليًا وإتمام تقييم منتصف المدة لخطة العمل؛

ومع ابداء الارتياح تجاه الإنجازات والتقدم الجيد الذي تم إحرازه حتى الآن في تنفيذ خطة العمل؛

1. يأخذ علماً بالتقرير الخاص بتقييم منتصف المدة لخطة عمل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط (2012-2019) على النحو الوارد في الملحق الموجود بهذا القرار؛

2. ويحث الأطراف المتعاقدة التي لم تقم بذلك حتى الآن، على إقرار بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في أسرع وقتٍ ممكن بهدف ضمان دخول البروتوكول حيز التنفيذ في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالكامل خلال الإطار الزمني لخطة العمل؛

3. ويدعو الأطراف المتعاقدة إلى إعداد استراتيجيات وطنية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) من أجل تعزيز هذه الإدارة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا لاستدامة تنمية مناطقها الساحلية وتحقيق هدف تبني جميع الدول استراتيجيات وطنية تخص هذا البروتوكول خلال الإطار الزمني لخطة العمل؛

4. ويكلّف وحدة التنسيق ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) بوضع دورة جديدة من مشروعات خطة إدارة المناطق الساحلية (CAMP) التي ستأخذ في اعتبارها توصيات التقرير بشأن تقييم مشروعات هذه الخطة، ولا سيما فيما يتعلق بدمج المشروعات في أطر السياسة الوطنية، وتوسعتها لكي تشمل الجزء البحري من المنطقة الساحلية وتحويلها إلى منطقة تكامل مميزة لعمل جميع عناصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP)؛

5. ويدعو الأمانة العامة إلى ضمان مراعاة التفاعلات بين البر والبحر وتحقيق التكامل بين الإدارة والتخطيط الإقليمي والبحري فيما يتعلق بسلامة النظام الإيكولوجي وقابلية تعرضه لآثار تغير المناخ وبهدف المساهمة في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وخطة العمل الخاصة به وتحقيق الأهداف الإيكولوجية لبرنامج UNEP/MAP التي تقوم على نهج النظام الإيكولوجي؛

6. *ويدعو* الأمانة العامة إلى تقييم فعالية خطة العمل في ضمان سلام النظام الإيكولوجي وتحقيق الأهداف الإيكولوجية لبرنامج UNEP/MAP التي تقوم على نهج النظام الإيكولوجي، وتقييم مدى الحاجة إلى تنقيحها، ووضع إطار إقليمي مشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) يتضمن قضايا تغير المناخ، حسب الاقتضاء، (المادة 17 من بروتوكول الإدارة الموحدة للمناطق الساحلية) للنظر في مؤتمر الأطراف العشرين؛

7. ويناشد وحدة التنسيق ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) تقوية آليات الحوكمة الخاصة بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال إنشاء شبكة رسمية من مشروعات خطة إدارة المناطق الساحلية أو ما يشبهها لتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، والتعاون عبر الحدود والمساعدة المشتركة في تنفيذ ICZM وفقًا للمبادئ والأهداف التي تم إعلانها في بروتوكول ICZM.

الملحق

تقييم منتصف المدة لخطة عمل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط (2012-2019)

تقييم منتصف المدة لخطة عمل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط (2012-2019)

مقدمة

1. لقد شكل اعتماد الاجتماع السابع عشر للأطراف المتعاقدة (باريس، 2012) لخطة عمل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في الفترة ما بين عام 2012 إلى 2019 مرحلة مهمة في تنفيذ إدارة ICZM في حوض البحر الأبيض المتوسط. وبتبني خطة العمل هذه، قررت الأطراف المتعاقدة (CPs) التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية تجسدت فيما بعد في مجموعة من الإجراءات، مع تكليف مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) بدعم الأطراف في تنفيذ هذه الأهداف وهي:

- **الهدف 1:** دعم التنفيذ الفعال لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) على المستوي الإقليمي، والوطني والمحلي بما في ذلك ما يتحقق من خلال الإطار الإقليمي المشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM)؛
- **الهدف 2:** تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة (CPs) من أجل تنفيذ البروتوكول واستخدام سياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، وسبلها، وأدواتها وعملياتها بطريقةٍ فعالة؛
- **الهدف 3:** ترويج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وتنفيذه داخل المنطقة، بالإضافة إلى ترويجه عالميًا من خلال تطوير أوجه التآزر مع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة.

2. تضع خطة العمل تصورًا، إلى جانب تقديم تقارير بشكلٍ منتظم عن تنفيذها، بإنجاز مراجعة وتقييم منتصف المدة "بالتزامن مع نهاية برنامج الخمس سنوات لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط في عام 2014". وبما أن برنامج الخمس سنوات لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط قد امتد لعامٍ واحد، بناءً على قرار الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (اسطنبول، 2013)، فقد تم تأجيل تقييم منتصف المدة كذلك إلى عام 2015، وهو ما يتصادف تمامًا مع نصف الفترة التي تغطيها خطة العمل.

3. لا تنص خطة العمل على المسؤول عن إجراء تقييم منتصف المدة. ومع ذلك، يُعد مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) الأنسب للقيام بهذه المهمة بصفته عنصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) المُكلف بتنسيق عملية تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

4. بالنظر إلى حقيقة أنه تم إجراء تقييمين مهمين في عام 2015، وهما تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) الذي تم تنفيذه خلال السنوات الست الأخيرة وتقييم مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) الذي تم تنفيذه منذ عام 2001، فإننا نعتقد من جانبنا عدم وجود حاجة لإجراء تقييم خارجي آخر، وخاصةً مع عدم وضع ميزانية محددة لهذا التقييم. علاوةً على ذلك، يُطرح تقييم منتصف المدة لخطة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في هذه الوثيقة باعتباره نظرة عامة وتقييم من إعداد مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) ومقرونًا بالنتائج الرئيسية لعمليات التدقيق المذكورة أعلاه، لتتم مشاركته مع مراكز التنسيق الوطنية (NFPs) الخاصة بمركز الأنشطة القومية قبل تقديمه بصفةٍ رسمية إلى اجتماع مراكز التنسيق الوطنية الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2015 والاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في شهر فبراير/شباط من عام 2016.

5. الغرض الرئيسي من هذا التقرير هو تلخيص ما أنجزته الأطراف المتعاقدة (CPs)، ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) والشركاء الآخرون - سواء كانوا جزءًا من نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) أو شركاء خارجيين، بشأن الأهداف والإجراءات التي تعهدوا بها سويًا لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وإلى جانب هذه التذكرة بالإنجازات الرئيسية، ستتم الإشارة إلى الصعوبات الأساسية التي واجهت عملية تنفيذ خطة العمل، بالرغم من عدم تأثير هذه الصعوبات بصورةٍ كبيرة على التقدم الجيد الذي تم إحرازه في النصف الأول من هذه الفترة.

نظرة عامة على النتائج الرئيسية

6. بُنيت النظرة العامة المختصرة المذكورة أدناه وفقًا لأهداف خطة العمل الثلاثة. وتتبع هذه النظرة نفس ترتيب تقرير التقدم لعام 2012-2013 الذي قام بإعداده مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) وصدق عليه المركز بجانب مراكز التنسيق القومية الخاصة بخطة عمل البحر الأبيض المتوسط خلال اجتماعاتها في عام 2013. وتتناول النظرة العامة أيضًا أهم المعلومات التي يحتوي عليها تقرير التقدم وتلخصها.

7. بغية عدم الإفراط في ذكر التفاصيل بالتقرير، تم توفير روابط مباشرة لجميع الوثائق الأساسية التي تم إعدادها والفعاليات التي تم تنظيمها. لذا، ندعوكم للاطلاع عليها والتواصل مع مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) للحصول على أية معلومات إضافية قد تحتاجونها.

الهدف 1: دعم التنفيذ الفعال لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الإقليمي، والوطني والمحلي بما في ذلك ما يتحقق من خلال الإطار الإقليمي المشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية

الإجراء 1.1: المصادقة والانتقال

8. الغرض الرئيسي من هذا الإجراء هو دفع المصادقة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بغية تصديق جميع الأطراف المتعاقدة على هذا البروتوكول خلال الفترة التي تغطيها خطة العمل. وتقع مسؤولية المصادقة وانتقال أحكام البروتوكول إلى التشريع الوطني على عاتق الأطراف المتعاقدة، في حين يقدم مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) المساعدة عند الطلب.

9. لقد كان بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) أحد أسرع البروتوكولات التي دخلت حيز التنفيذ، بعدما حصل على الحد الأدنى المطلوب الذي يتكون من ستة تصديقات في شهر مارس/آذار من عام 2011. وحتى يومنا هذا، زاد عدد الأطراف المتعاقدة (CPs) التي صدقت على البروتوكول إلى عشرة أطراف ويجري تنفيذ العملية في عديد من الأطراف المتعاقدة الأخرى. والجدير بالملاحظة أن مصادقة الاتحاد الأوروبي على البروتوكول قد جعلته جزءًا من تشريعات الاتحاد الأوروبي، بمعنى أنه قد أصبح التزامًا قانونيًا حتى لدول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء بالاتحاد الأوروبي والتي لم تُنجز عملية المصادقة حتى الآن.

10. بالرغم من أن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) قد دخل حيز التنفيذ بشكلٍ أسرع إلى حدٍ ما بعد التوقيع على نصه، إلا أن عملية المصادقة تتطلب إجراء مشاورات مفصلة مع جميع القطاعات بسبب تعقيد الوثيقة القانونية في حد ذاتها. ولمساعدة الدول في هذه العملية، أجرى مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، بالاشتراك مع شريكه المعهد الفرنسي للتنمية المستدامة والعلاقات الدولية (IDDRI)، العديد من الدراسات التي تهدف إلى تيسير استيعاب أحكام البروتوكول، وهي:

- المساهمة في تفسير الجوانب القانونية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى فصل خاص يحتوي على تحليل البروتوكول في مواجهة قانون الاتحاد الأوروبي (باللغة الإنجليزية والفرنسية)؛
- تحليل الإطار القانوني الكرواتي فيما يتعلق بأحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المتوسطي؛
- تقييم تأثيرات المصادقة على البروتوكول المتوسطي للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية على التشريعات الكرواتية مع التركيز على المادة 8.

11. قُدمت هذه الدراسات خلال "حلقة العمل الإقليمية حول مواءمة الإطار القانوني والمؤسسي الوطني لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)" التي نظمها مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) في إطار عنصر 1 من مشروع "الشراكة المتوسطية" في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2012. وقد كان الهدف من حلقة العمل هو مساعدة الدول على استيعاب الجوانب القانونية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)؛ وبناء القدرات للمصادقة على البروتوكول وتحويله إلى قوانين وطنية؛ وتحديد الأطراف المعنية التي يمكنها قيادة تنفيذ البروتوكول في دول البحر الأبيض المتوسط، أو هؤلاء الذين يمكنهم إعاقة تنفيذه أو زيادة صعوبة ذلك.

12. وحسبما ذكر المشاركون في ورشة العمل، تُمكِّن المصادقة جميع الأطراف المعنية من استخدام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) باعتباره أداة للمضي نحو التنمية الساحلية المستدامة. وقد تمت الإشارة أيضًا إلى أن المصادقة ما هي إلا خطوة واحدة على الطريق الطويل للتنمية الساحلية المستدامة ولهذا يمثل التنفيذ الفعال لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) تحديًا حاسمًا. ويتوفر تقرير حلقة العمل (باللغة الإنجليزية) على هذا الرابط.

13. تم تنفيذ مبادرة أخرى مهمة في إطار هذا الإجراء ضمن المشروع الأدرياتي "SHAPE" التابع لأداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام (IPA) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، والتي تحرت عن ممارسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في دول البحر الأدرياتي ومناطقها ضمن أشياء أخرى. وقد تم إعداد ثلاث وثائق رئيسية لدعم تطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في إقليم المشروع إلا أنه يمكن لأية دولة أخرى تهتم بهذا الجهد استخدام هذه الوثائق (وقد تم استخدامها بالفعل). وهذه الوثائق هي:

- تحليل ممارسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في دول البحر الأدرياتي/الأقاليم الإيطالية؛
- تقرير توضيحي عن التنسيق المؤسسي، وفقًا للمادة 7 لمساعدة شركاء المشروع على صياغة تقارير حول إنشاء هذه الهيئات التنسيقية أو تحسينها؛
- تقرير توضيحي عن تنفيذ منطقة فاصلة وفقًا للمادة 8 بما في ذلك المساعدة الفنية في ستة مشروعات تجريبية في المنطقة الفاصلة التي تم تحديدها.

الإجراء 2.1: تقوية الحوكمة ودعمها

14. تُعد الحوكمة الرشيدة جزءًا جوهريًا مما تحاول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تحقيقه - فهي إدارة استباقية وتكيفية تشجع جميع الأطراف المعنية على العمل سويًا على القضايا المحددة المتعلقة بالمناطق الساحلية. ويعني هذا من الناحية العملية أن النجاح يعتمد على إقامة الشراكات وربط المبادرات على الصعيد المحلي بالسياسات رفيعة المستوى، أي تحقيق التنسيق الأفقي والرأسي. وقد تم تنفيذ الأنشطة في إطار هذا الإجراء بالتوازي على ثلاثة مستويات هي: الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط)، والوطني والمحلي، على النحو المبين أدناه.

15. يتم إنشاء هياكل الحوكمة في جميع مشروعات تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) (مثل برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs)، أو المشروعات التجريبية الخاصة ببرنامج "الشراكة المتوسطية"، أو المشروع التجريبي للتخطيط المكاني البحري (MSP) الذي أطلق مؤخرًا) حيث تمثل أفضل ضمان لتطبيق الحلول المناسبة في المناطق الخاضعة للإدارة. وستتم الإشارة إلى هذه الهياكل في العرض التقديمي للمشروعات الفردية. كما سيتم إجراء الأمر ذاته مع اللجان المشتركة بين الوزارات التي شُكلت ضمن عملية إعداد استراتيجيات وطنية لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بدعم من مشروع "الشراكة المتوسطية" في الجزائر، وكرواتيا والجبل الأسود.

16. سنركز في هذا الفصل على مبادرتين كبيرتين لهما الأولوية بموجب هذا الإجراء، وهما:

- منهاج الحوكمة الذي أنشئ ضمن مشروع البرنامج الإطاري السابع للبحوث والتنمية التكنولوجية (FP7) التابع للاتحاد الأوروبي بيغاسو والخاص بأقاليم البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (والذي شارك فيه عنصران من عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، هما: مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) ومشروع الخطة الزرقاء (Plan Bleu))؛
- والإطار الإقليمي المشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) (بموجب الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD) المنقحة[1]).

منهاج الحوكمة

17. الغرض الرئيسي من وجود مشروع بيغاسو (PEGASO) هو سد الفجوة بين العلم وصناعة القرار فيما يخص القضايا المتعلقة بالمناطق الساحلية، وقد مثل إنشاء منهاج حوكمة تفاعلي عاملاً حاسمًا لضمان إقامة حوار بناء ومتبادل بين الأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرارات في مختلف المستويات – بدءًا من المستوى الإقليمي ووصولاً إلى المستوى الوطني والمحلي، والأشخاص المسؤولين عن تقديم بيانات وأدوات نوعية لهذا الأمر.

18. تكون منهاج الحوكمة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) التابع لمشروع بيغاسو (PEGASO) من حوالي 250 شخصًا (بما في ذلك ممثلي المنظمات الدولية، والجهات المعنية الوطنية والمحلية من أقاليم البحر المتوسط والبحر الأسود) عملوا سويًا على تنفيذ خطط وبرامج فعالة للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية من خلال تبادل وجهات النظر، والتعلم سويًا، وتقاسم المعرفة، وتصميم أدوات إدارة وتخطيط جديدة واختبارها. وللقيام بهذه المهمة، توفرت لهؤلاء الأشخاص بنية تحتية تقنية قوية تحت تصرفهم لاستخدامها وهي: شبكة الإنترانت الداخلية، التي تمثل مساحة عمل مشتركة ذات منتدى نشط ومستودع وثائق؛ والبنية التحتية للبيانات المكانية (SDI) التي تدعم تبادل المعلومات التفاعلي وتضمن تنظيم البيانات المكانية وعرضها بطريقةٍ موحدة، بما يتوافق مع توجيهات مبادرة إنسبير (INSPIRE)؛ والبوابة الإلكترونية التي تتيح التواصل مع "العالم الخارجي" ونشر نتائج المشروع إلى قطاع أوسع من الجمهور. وقد أسفر هذا العمل التعاوني عن عدة نتائج مهمة ذات صلة بتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، سترد بالتفصيل في الفقرات التالية حسب الاقتضاء (جميع النتائج متوفرة على الموقع الإلكتروني للمشروع).

19. لقد انضمت كثير من الجهات الخارجية بالفعل إلى منهاج الحوكمة خلال مدة دوام مشروع بيغاسو (PEGASO)، مثل مراكز التنسيق القومية الخاصة بمركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC NFPs) أو غيرها من المشروعات الساحلية والبحرية التي أثرت المنهاج ودعمت شبكة الممارسين، والعلماء وصناع القرار في المناطق الساحلية. وبعد انتهاء مشروع بيغاسو في عام 2014، استمرت البنية التحتية التقنية للمنهاج في العمل بفضل جهود بعض شركاء المشروع الذين تمكنوا من تدبير تمويل إضافي من الاتحاد الأوروبي لهذه البنية التحتية.

20. لكن يظل السؤال هو كيف نضمن تحول هذا المنهاج إلى منهاج الحوكمة الوحيد لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط، بحيث يمثل محورًا لجميع المشروعات، والدراسات والمبادرات الأخرى المتعلقة بتنفيذ بروتوكول ICZM. ويمكن أن تستفيد شبكة برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) التي بدأ تطويرها بمبادرة من CAMPs التي أطلقت مؤخرًا في إيطاليا وفرنسا من هذا النوع من الخبرة والبنية التحتية.

[1] smdd-et-durable-http://planbleu.org/en/activites/developpement

الإطار الإقليمي المشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (*ICZM*) (بموجب الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (*MSSD*) المنقحة)

21. لقد حازت القضايا المتعلقة بالمناطق الساحلية بالفعل على اهتمامٍ خاص في الإصدار الفعلي من الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD). وربما يُمثل إعداد بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وتبنيه الهدف الوحيد الذي حققته الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD) الفعلية بنسبة 100 بالمئة. وبناءً عليه، تم وصف استراتيجية MSSD 2.0 بالوثيقة الأنسب لإضفاء سياق استراتيجي إقليمي على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

22. عقب قرار الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (COP18)، بدأت عملية مراجعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD) في شهر فبراير/شباط من عام 2014 في ظل رئاسة دولة مالطا للجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (MCSD) ومع توفير برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) ومشروع Plan Bleu للدعم الفني. وقد نُظمت عديد من الاجتماعات الاستشارية والمشاورات عبر الإنترنت حول ستة موضوعات ذات أولوية، بجانب انعقاد مؤتمر كبير لأعضاء اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة (MCSD) (مالطا، فبراير/شباط 2015)، لدفع عملية مراجعة نص الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة.

23. لقد شارك مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) في هذه المشاورات وقدم الإسهامات، محاولاً على الدوام تقديم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) باعتبارها منهجًا شاملاً وإدراج عناصرها في جميع المجالات الموضوعية للاستراتيجية ذات الصلة، وهي: (1) البحر والسواحل؛ و(2) المصادر الطبيعية، والتنمية الريفية والغذاء؛ و(3) المناخ؛ و(4) المدن المستدامة؛ و(5) التحول نحو الاقتصاد الأخضر؛ و(6) والحوكمة.

24. تُعد مراجعة الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD) عمليةً معقدة تشترك بها كثير من الجهات المعنية التي لا تسير دائمًا في مسار واحد. وينطوي ذلك على كثير من تبادل وجهات النظر، والمشاورات واستيعاب مواقف الآخرين. وبالتالي، لا يزال هناك حاجه للدفع باتجاه تقديم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بطريقةٍ مناسبة، باعتبارها منهجًا إداريًا يقدم أدوات وأساليب يمكن أن تؤدي إلى التنمية الساحلية المستدامة. ونعول من جانبنا على الأطراف المتعاقدة للدفع في هذا الاتجاه.

الإجراء 3.1: تبني استراتيجيات وخطط عمل وبرامج وطنية

25. خلال تطبيق المادة 18 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، تم تحديد هذا الإجراء باعتباره هدفًا رئيسيًا لامتلاك استراتيجيات ICZM وطنية تتبناها جميع الدول، مع تقديم الدعم من مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) وأطراف خطة عمل البحر الأبيض المتوسط الأخرى.

26. تولى مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) مسؤولية إعداد استراتيجيتين قوميتين من استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) (في الجزائر والجبل الأسود) وخطتين ساحليتين (الرغاية في الجزائر وبونا/بويانا في ألبانيا/الجبل الأسود)، مستفيدًا من التمويل المُقدم من مشروع "الشراكة المتوسطية". وقد بدأ إعداد الاستراتيجية الثالثة، مدعومًا بتمويل إعادة الإنتاج من برنامج "الشراكة المتوسطية"، في كرواتيا، بينما تقترب الخطة الساحلية لمقاطعة شيبينيك-كنين التي ركزت على تغير المناخ من الانتهاء خلال مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (ClimVar & ICZM).

الاستراتيجية الجزائرية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (*ICZM*) والخطة الساحلية لبلدية الرغاية

27. دعت الدروس المستفادة من برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في الجزائر (2001-2006) إلى وضع استراتيجية وطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) من أجل الحفاظ على التقدم نحو استدامة الساحل الجزائري. وبدأت هذه العملية في عام 2012، عندما تم إعداد تشخيص شامل للساحل الجزائري، حيث تشكلت لجنة مشتركة بين الوزارات وتم التصديق على التحليل التشخيصي. وبمجرد انتهاء التصديق، أصبح جليًا أن الحوكمة الرشيدة ستمثل محور نجاح العملية وأن جميع الجهات المعنية يجب أن تكون قادرةً على المشاركة في المناقشات. وتحقيقًا لهذه الغاية، ومع الأخذ في الاعتبار أن الساحل الجزائري عريض بشكلٍ بارز، مع وجود خط ساحلي بطول 1600 كم، فقد تقرر تنظيم حلقات عمل تشاركية في ثلاث مناطق ساحلية (في الشرق، والوسط والغرب) حيث يناقش المشاركون خلالها الموضوعات الأساسية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM)، ألا وهي، الأداء المؤسسي، والمشاركة، ودعم البيانات العلمية والتقنية في سياق بروتوكول ICZM.

28. تم وضع مسودة الاستراتيجية، في المرحلة التالية، عندما تحقق الإجماع على القضايا الأساسية، وخاصةً القضايا المؤسسية والقانونية. وبحلول نهاية عام 2014، تم تقديم الوثيقة التي تركز على 10 توجهات استراتيجية رئيسية في حلقات عمل المصادقة بالمناطق الساحلية الثلاث. واختُتمت هذه العملية التشاركية التي شارك فيها 1400 شخص، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، بتنظيم مؤتمر ختامي في مدينة وهران، في شهر مارس/آذار من عام 2015، حينما قدم وزير التخطيط العمراني والبيئة الجزائري الاستراتيجية. وتمنى الوزير أن تتيح الاستراتيجية إعادة صياغة الإجراءات من أجل تحقيق التنمية الساحلية المستدامة، وتحسين فعالية الأحكام المؤسسية والقانونية، فضلاً عن مشاركة الجهات المعنية الآن بشكلٍ كامل في تنفيذها.

29. تم تطبيق المبدأ التشاركي ذاته مع الجهات المعنية من أجل إعداد الخطة الساحلية لمنطقة الرغاية، والتي كانت بمثابة مشروع إيضاحي يُبين تنفيذ الاستراتيجية عند مستوى أدنى. وقد تم اعتماد الخطة في المناسبة ذاتها التي اعتمدت خلالها الاستراتيجية.

الاستراتيجية الوطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (*ICZM*) لدولة الجبل الأسود

30. تم دمج عملية إعداد استراتيجية وطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) بالكامل مع أنشطة برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في الجبل الأسود (انظر الهدف 2، الإجراء 2.2)، وذلك من أجل تمكين أوجه التآزر وتجنب التكرار.

31. ومع الوضع في الاعتبار أن هذه العملية نُفذت أيضًا جنبًا إلى جنب مع عملية إعداد الخطة العمرانية للمنطقة الساحلية لدولة الجبل الأسود (الخطة المكانية للمنطقة الساحلية - CASP)، اعتمدت العملية في نصفها الأول كليًا على الدراسات الابتكارية والأساليب المنهجية اللازمة لتنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، وذلك للسماح بدمج مبادئ ICZM في ممارسة التخطيط المكاني. وقد اتسمت هذه العملية بالتعقيد، في ظل وجود عنصر بناء قدرات قوي مُعد لموظفي الإدارة الوطنية والمؤسسات المعنية بالقضايا الساحلية وقضايا التخطيط، فضلاً عن الكم الهائل من اجتماعات العمل مع أصحاب الخبرة من المؤسسات، والوزارات، ومؤسسات التخطيط المكاني والخبراء الفرديين.

32. من العناصر المهمة التي تمت دراستها طوال هذه العملية هي احتمالية استخدام اللجنة التوجيهية للمشروع بوصفها نموذجًا يحتذى به وتحويلها إلى هيكل مؤسسي دائم لإدارة المنطقة الساحلية. وبناءً على هذه التجربة، أوصت استراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بأن يتضمن هيكل حوكمة الإدارة الساحلية مستويين رئيسيين: المستوى السياسي والمستوى الإداري. وقد تحققت الخطوة الأولى نحو هذا الاتجاه بالفعل عندما توسعت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والتغير المناخي إلى اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) والتغير المناخي لتصبح بهذا هيئة بين الحكومات لإدارة ICZM.

33. بالإضافة إلى متطلبات الإدارة المحددة والتخطيط المكاني المنهجي، المرتبطة بشكلٍ أساسي بالمنهجية وعملية إعداد الخطط المكانية (مثل تلك المتعلقة بإنشاء مرصد ساحلي، وحق الوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، وآليات التنسيق والتكامل وما إلى ذلك)، استفاضت الاستراتيجية في شرح مبادئ توجيهية محددة تتعلق بمعايير تخطيط استخدام الأراضي المستدام في إطار الخطة المكانية للمنطقة الساحلية. وقد تمحورت هذه المبادئ التوجيهية حول أربعة مبادئ رئيسية لتخطيط استخدام الأراضي بناءً على متطلبات بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الواردة في المادة 6ج (نهج النظام الإيكولوجي) والمادة 8 (حماية المنطقة الساحلية واستخدامها بشكلٍ مستدام).

34. تم تقديم الاستراتيجية في مؤتمر برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) الختامي في مدينة بودفا، في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2014، قبل تسليمها لبرلمان الجبل الأسود للتصديق عليها.

الاستراتيجية البحرية والساحلية في كرواتيا

35. أطلقت كرواتيا، في عام 2012، عملية إعداد الاستراتيجية البحرية، بناءً على طلب التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية الخاص بالاتحاد الأوروبي (EU). كما صدقت البلاد، بعد فترةٍ وجيزة، على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM). ومع التسليم بأن 80% من التلوث البحري ينتج عن عوامل برية المصدر، قررت الحكومة الكرواتية دمج هاتين الاستراتيجيتين ومواصلة إعداد استراتيجية بحرية وساحلية مشتركة لكرواتيا. وفي عام 2014، توسعت اللجنة بين الوزارات التي أُنشئت للاستراتيجية البحرية في عام 2012، لتشمل مجموعة كبيرة من الجهات المعنية الساحلية، حيث تضم حتى يومنا هذا، أكثر من 40 ممثلاً من مختلف الوزارات والوكالات التي تتعامل مع الساحل والبحر.

36. علاوةً على ذلك، وضعت الحكومة الكرواتية، عام 2015، الصيغة النهائية لاثنين من الوثائق الاستراتيجية المهمة الأخرى هما: استراتيجية التنمية الإقليمية واستراتيجية التنمية المكانية. وتكمن أحد أهداف جهود مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) في تهيئة ظروف ملائمة لدمج هذه الاستراتيجيات الثلاث بما يسمح للبلاد بترشيد الجهود، والوقت والمال، وامتلاك وثائق منسقة جيدة للمستقبل.

37. ستمثل السمة الرئيسية في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) – وهي قابلية التكيف، أمرًا حيويًا في هذه المهمة. ولا شك أن تكامل النتائج التحليلية ومواءمة الأهداف، والغايات، والمؤشرات وتكامل عملية المراقبة المستقبلية سيؤدي إلى وجود استراتيجيات أكثر استدامة في المستقبل. وستطرح الاستراتيجية البحرية والساحلية الإطار المؤسسي المثالي للإدارة البحرية والساحلية، فضلاً عن تدابير الاستدامة المستقبلية للمناطق البحرية والساحلية الكرواتية. وتتسم عملية الإعداد بمستوى مرتفع من التشاركية، وذلك من خلال تشكيل لجنة بين الوزارات على المستوى الوطني وانعقاد حلقات عمل تشاركية في جميع الدول الساحلية. ولا تهدف حلقات عمل المقاطعة فقط إلى ضمان أخذ الاحتياجات والأولويات المحلية، بالإضافة إلى المعرفة والأفكار بعين الاعتبار، بل أيضًا إلى بناء الملكية وزيادة الفرص من أجل النجاح في تنفيذ الاستراتيجية.

الخطة الساحلية لبونا/بويانا في ألبانيا/الجبل الأسود

38. شارك مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (اليونسكو-IHP) في إعداد خطة الإدارة المتكاملة عبر الحدود لمدينتي بونا/بويانا ضمن مشروع "الشراكة المتوسطية"، وذلك بالتعاون مع فريق من الخبراء من الدولتين، وبتوجيه من وزارة البيئة والغابات وإدارة المياه الألبانية ووزارة التنمية المستدامة والسياحة في دولة الجبل الأسود.

39. تُعد خطة الإدارة المتكاملة عبر الحدود لمدينتي بونا/بويانا المشروع التجريبي الأول من نوعه الذي يختبر التنفيذ المتكامل للتوجيهات الإطارية بشأن المياه (WFD) وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM). ويهدف هذا المشروع إلى المساعدة في تحديد المشكلات والقضايا الرئيسية في المجال المتعلق بإدارة الموارد الساحلية والمائية بما في ذلك المياه الجوفية عبر الحدود. كما يقترح أيضًا على السلطات المختصة في الدول طرقًا لمواجهة هذه المشكلات والقضايا.

40. من الجدير بالملاحظة أن هذه المهمة المُعقدة تقع في مكان أكثر تعقيدًا، ألا وهو منطقة عابرة للحدود. وبناءً عليه، تمت مواجهة عدد من الصعوبات منذ بداية إعداد الخطة. وقد ارتبطت تلك الصعوبات في المقام الأول بالفارق الكبير في توفر البيانات ونوعها، ونقص الخبرات المحلية، واختلاف الأنظمة القانونية، وما إلى ذلك. وبالرغم من كل ذلك، تمت صياغة مسودة الخطة وتمر حاليًا بعملية التشاور والتوافق حولها مع الإدارات الوطنية والجهات المعنية الرئيسية. ونأمل أن تمثل هذه الخطة حزمة زاخرة بالدروس المستفادة، الجاهزة للاستنساخ في مناطق أخرى في البحر الأبيض المتوسط.

الخطة الساحلية لمقاطعة شيبينيك-كنين في كرواتيا

41. يساعد مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) السلطات في مقاطعة شيبينيك-كنين الكرواتية على إدراج القضايا المناخية في الخطة المكانية للمقاطعة والخطة الإدارية للمناطق المحمية، وذلك في إطار المشروع الشقيق "الشراكة المتوسطية" المعني بتقلب المناخ وتغيره (CVC) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM). وقد أُطلق المشروع رسميًا في شهر أبريل/نيسان من عام 2013 خلال حلقة عمل اشترك في تنظيمها مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) ومشروع Plan Bleu، اللذان كُلِّفا بتطبيق أسلوب "Climagine"، تكييف أسلوب المشاركة وبناء السيناريوهات "تخيل" (Imagine) الذي يركز على القضايا المناخية.

42. طوال جميع مراحل إعداد الخطة، شارك في حلقات عمل "Climagine" (ومجموعها أربع حلقات) حوالي خمسين ونيف ممثل عن السلطات والمؤسسات الإقليمية والمحلية، والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية حيث كانت مهمتهم مناقشة القضايا المختلفة المتعلقة بالإدارة الساحلية في ضوء تغير المناخ وتحديد القضايا ذات الأولوية القصوى. ومن المفترض أن تنتهي حلقات العمل في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2015 باعتماد مجلس المقاطعة للخطة.

43. لقد تم تنفيذ المشروع باتصال وثيق مع العنصر الآخر لمشروع تقلب المناخ وتغيره (CVC) بقيادة مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، والذي يُعد تقييمًا للتكاليف الاجتماعية الاقتصادية لتأثيرات تقلب المناخ وتغيره على المستوى الوطني في كرواتيا وتونس من خلال استخدام الأسلوب الشهير التقييم الديناميكي التفاعلي لقابلية التأثر (DIVA). كما يجري تنفيذ تقييم محلي لقابلية التأثر لمشروع تقلب المناخ وتغيره (CVC) في مقاطعة شيبينيك-كنين. وإلى جانب تأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر، يُغطي هذا التقييم الآثار المترتبة على مختلف القطاعات الاقتصادية (مثل السياحة، والزراعة، ومصايد الأسماك، وتربية المائيات، وما إلى ذلك)، وإدارة المياه، والصحة، وحرائق الغابات والتراث الثقافي. وستغذي نتائج التقييم بجانب نتائج "Climagine" الخطة الساحلية لمقاطعة شيبينيك-كنين.

الإجراء 4.1: رفع التقارير حول مدى تنفيذ البروتوكول ومراقبة حالة ساحل البحر الأبيض المتوسط

ينقسم الغرض الرئيسي من هذا الإجراء إلى شقين:

(*i*) ضمان الإبلاغ بانتظام عن تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (*ICZM*) في إطار نظام الإبلاغ الخاص باتفاقية برشلونة (*BC*)؛

(*ii*) تقديم تقارير دورية عن حالة المناطق الساحلية وتطورها.

صيغة الإبلاغ

44. شكل تقييم[2] الجوانب القانونية، والمؤسسية والتنفيذية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) في جميع دول البحر الأبيض المتوسط الواحد وعشرون والذي نُفذ في إطار مشروع بيغاسو (PEGASO) في عام 2011 وتم تحديثه في عام 2013 أساسًا لإعداد صيغة إبلاغ رسمية لبروتوكول ICZM.

45. بالنظر لهذه الممارسة الشاملة، أوصت مراكز التنسيق القومية الخاصة ببرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP NFPs) بإعداد صيغة إبلاغ لبروتوكول ICZM من خلال تقسيمها إلى مرحلتين. وبناءً عليه، تم إعداد صيغة الإبلاغ الخاصة بالجوانب القانونية والمؤسسية واعتمادها في الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة (COP18) في حين ستُقدم صيغة الإبلاغ الخاصة بالجوانب التشغيلية لاعتمادها من الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة (COP19).

46. بما أن ثلاث دول فقط هي التي قدمت تعليقات وآراء ثانوية حول محتويات الجزء التشغيلي لصيغة الإبلاغ، فقد تقرر الإبقاء على صيغة التقييم. وبهذه الطريقة، سيتوجب على الأطراف المتعاقدة تحديث المعلومات الحالية بانتظام فقط.

47. سيكون عدد الأطراف المتعاقدة التي قدمت تقاريرها عن الجوانب القانونية والمؤسسية معلومًا بحلول نهاية هذا العام.

[2] http://www.pegasoproject.eu/images/stories/WP2/D2.2A_Final%20global%20results%20of%20the%20stock-taking.pdf

الإبلاغ الدوري عن تطور المناطق الساحلية

48. وضع مشروع بيغاسو (PEGASO) مجموعة أساسية من 15 مؤشرًا تساهم في قياس مدى تنفيذ السياسات والبرامج للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM). وتلبي هذه المجموعة الأساسية من المؤشرات المتطلب المحدد للمادة 27 من بروتوكول ICZM وهو "تحديد مؤشرات الإدارة الساحلية" "وإجراء تقييمات محدثة والحفاظ عليها لاستخدام المناطق الساحلية وإدارتها". وقد استندت هذه المؤشرات إلى حدٍ بعيد على مجموعات المؤشرات السابقة والحالية التي وضعتها مؤسسات ومشروعات مختلفة، معترف بها على النحو الواجب. وقد تم وضع صحيفة وقائع منهجية لكل مؤشر من المؤشرات الواردة أدناه:

- القيمة المضافة لكل قطاع
- مساحة المنطقة المعمورة
- جودة مياه السباحة
- الأرصدة السمكية التجارية
- القمامة الساحلية والبحرية
- الإنتاج الاقتصادي
- التوظيف
- التآكل وعدم الاستقرار
- رأس المال الطبيعي
- نقص الأكسجين
- عدد المشروعات
- حجم السكان وكثافتهم
- تقييم المخاطر
- ارتفاع مستوى سطح البحر
- مؤشر كفاءة استخدام المياه

49. تم وضع ارتباطات وأولويات للمؤشرات والأهداف البيئية الخاصة بالنظام الإيكولوجي (EcAp) حينما كان ذلك ممكنًا. وعلاوةً على ذلك، تم إعداد تخطيط للزحف الحضري والرأسمال الطبيعي في أجزاء حوض البحر الأبيض المتوسط التي لا يشملها الغطاء النباتي لتنسيق المعلومات عن البيئة (كورين)، وذلك ضمن نفس المشروع مع التفكير في استخدامه لصالح عملية النظام الإيكولوجي (EcAp).

50. يُعد نهج النظام الإيكولوجي أحد المبادئ الأساسية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM)، حسبما ورد في البروتوكول ذاته. ولذلك، كان من المنطقي إدراج مؤشرات ساحلية محددة في قائمة النظام الإيكولوجي التي قام باعتمادها اجتماع (COP18)، وذلك من أجل تطبيق الالتزامات القانونية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) بالكامل. وهذه المؤشرات هي: الموقع ومدى الموائل التي تأثرت مباشرةً بالتعديلات الهيدروغرافية (الأمر التنفيذي 7)؛ وطول خط الساحل المتأثر بمنشآت من صنع الإنسان (الأمر التنفيذي 8). كما تمت التوصية بمؤشر ساحلي آخر (يخص تغير استخدام الأراضي) لمزيد من التحليل بغية إدراجه للمراقبة في عام 2016.

51. يخضع هذا المؤشر المرشح، في الوقت الحالي، للاختبار في إطار مشروع تجريبي لنهج النظام الإيكولوجي في منطقة البحر الأدرياتي. ولن يعمل هذا المؤشر على مراقبة حالة الأنظمة البيئية والمناظر الطبيعية الساحلية فقط، بل سيقدم أيضًا المعلومات الموضوعية والقابلة للمقارنة المطلوبة لإعداد تقارير منتظمة عن حالة المناطق الساحلية وتطورها، حسبما يقتضي بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

الهدف 2: تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ البروتوكول واستخدام سياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وسبلها، وأدواتها وعملياتها بطريقةٍ فعالة

الإجراء 1.2: المنهجيات والعمليات

يهدف هذا الإجراء إلى ضمان وجود إرشادات منهجية محدثة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (*ICZM*).

52. تحتم متطلبات بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، بالإضافة إلى التطورات الجديدة في المجالات العلمية، والتكنولوجية والاجتماعية تحديث الأساليب والأدوات المستخدمة في ICZM بشكلٍ منتظم. ويمثل هذا الأمر جزءًا مهمًا من عمل مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) وشركائه، حيث تم طرح بعض المقترحات المبتكرة.

عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (*ICZM*)

53. لقد طُرحت توجيهات مفصلة لتطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) باعتبارها عملية تدريجية، واستباقية، وتفاعلية وتم تفسيرها بالتعاون بين اثنين من المشروعات الرئيسية هما بيغاسو و"الشراكة المتوسطية" مع شراكة مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، وتتوفر هذه التوجيهات في نسخة مطبوعة ومن خلال البوابة الإلكترونية Coastal Wiki حيث قام

بتحميلها فريق مشروع بيغاسو (PEGASO). وصممت هذه العملية باعتبارها أداة "حية" يمكن تحسينها بسهولة من خلال تفسيرات جديدة، وممارسات جيدة، وأدوات محددة وما إلى ذلك.

54. لقد استخدمت الحالات التجريبية لمشروع بيغاسو (PEGASO) والمشروعين التجريبيين لبرنامج "الشراكة المتوسطية" هذه الأداة بمثابة مرجعًا لها، ومن هنا نتوقع وجود كثير من الملاحظات فيما يتعلق بالعناصر الجديدة التي يجب إدراجها أو التحسينات التي يجب القيام بها.

المبادئ التوجيهية للاستراتيجيات الوطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (*ICZM*)

55. مثلت عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الأساس لإعداد المبادئ التوجيهية بهدف مساعدة الأطراف المتعاقدة على الوفاء بأحد الالتزامات الرئيسية لبروتوكول ICZM، وهو إعداد استراتيجيات قومية لإدارة ICZM. وقد استخدمت هذه المبادئ التوجيهية بالفعل في دولتي الجزائر والجبل الأسود، وستستخدم كدليل إرشادي للاستراتيجية الساحلية والبحرية في كرواتيا. كما تمت الاستفادة منها أيضًا في إطار المشروع الأدرياتي "SHAPE" التابع لأداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام (IPA) حيث اعتبرها شركاء المنطقة أداة جيدة لوضع الاستراتيجيات الخاصة بهم (سواء كانت قومية أو إقليمية).

الإطار المنهجي التكاملي (*IMF*)

56. يُعد"الإطار المنهجي التكاملي (IMF) لإدارة السواحل وحوض النهر والمياه الجوفية: نحو تقارب الأساليب الإدارية للمناطق الساحلية المتوسطية" وثيقة منهجية أخرى تم وضعها باستخدام عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بصفتها نقطة انطلاق. وهذه الوثيقة المبتكرة هي نتاج جهد مشترك تم بذله من شركاء مشروع "الشراكة المتوسطية" الثلاثة وهم – مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) والبرنامج الهيدرولوجي الدولي (اليونسكو-IHP)، لربط التدخلات الإدارية وثيقة الصلة لكنها لا تزال منفصلة عمليًا، والتي تحدث في الوحدات الإقليمية ذاتها أو المجاورة، مثل المناطق الساحلية والبحرية، ومستجمعات المياه الساحلية والمياه الجوفية الساحلية. وقد تمت مراعاة ملاحظات خطط بلدية الرغاية ومدينتي بونا/بويانا، التي خضعت فيها مبادئ التدخلات المشتركة للاختبار، خلال الصياغة النهائية للوثيقة.

المبادئ التوجيهية للتكيف على تقلب المناخ وتغيره بطول ساحل البحر الأبيض المتوسط

57. أُعدت هذه المبادئ التوجيهية في إطار مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (ClimVar & ICZM). وتعتمد الوثيقة، فيما يتعلق بالمادة الأساسية، على تقرير سابق لمركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) يوضح كيف يمكن إدراج قضية تقلب المناخ وتغيره (CVC) باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الخطوات المختلفة للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM). واستنادًا إلى هذا التقرير، توفر المبادئ التوجيهية الحالية فهمًا أكثر تفصيلاً لجوانب تقلب المناخ وتغيره (CV&C) الأساسية المختلفة في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وتساعد على تفسير أبعاد CVC فيما يتعلق بالصيغة، والمحتوى وأحكام عملية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM). كما تقدم هذه المبادئ التوجيهية أيضًا مراجعة نقدية لتدابير التخفيف وجهود التكيف على تقلب المناخ وتغيره (CVC)، ممهدةً الطريق نحو التطبيق العقلاني لمتطلبات بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) فيما يخص هذا البعد المحدد.

دراسة ممارسة الأعمال المصرفية والتأمين من ناحية تقلب المناخ وتغيره

58. قام مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) بإعداد دراسة في إطار مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (ClimVar & ICZM) حول دور قطاع الأعمال المصرفية والتأمين في مواجهة تقلب المناخ وتغيره في سياق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البحر الأبيض المتوسط. وحللت الدراسة بعض الممارسات القومية والمحلية للبنوك وشركات التأمين مع ذكر ممارسات جيدة وأمثلة واقعية. وحاز التأمين ضد المخاطر المتعلقة بالطقس وتوفر القروض للعقارات التي تقع على مقربة من البحر على اهتمام خاص في الدراسة. كما تم تقديم أفضل الممارسات لشركات التأمين والبنوك الإقليمية الرئيسية، مثل: المنتجات/الخدمات المقدمة على هيئة حوافز من أجل التكيف؛ والفرص/الحلول المقدمة للقطاعات التي تعاني من ارتفاع مخاطر تغير المناخ؛ والتنويع المكاني للمنتجات التأمينية/المصرفية، وتحديد مستوى خطورة الموقع؛ وتقديم اقتراحات للتخطيط والاعتبارات العقارية، وما إلى ذلك.

الإجراء 2.2: المنهجيات والعمليات

59. وفقًا للمادة 27 من البروتوكول، وبموجب هذا الإجراء، تنوي الأطراف المتعاقدة تنفيذ مشروعات إيضاحية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM) من أجل تحقيق نتائج عملية على الأرض ونشر الممارسات الجيدة، مع التركيز بشكلٍ خاص على آليات التنسيق والحوكمة.

60. يظل تنسيق مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) أحد الأنشطة الرئيسية لمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC). لطالما كانت برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) تمتاز دائمًا بمساحة من التعاون بين جميع عناصر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) واستخدام طريقة فعالة لتطبيق خبراتهم بشكلٍ عملي وبأسلوب متكامل. ويبدو هذا الأمر أكثر وضوحًا في الجيل الثالث من برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs)، الذي ركز بشكلٍ كامل على تطبيق أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

برنامج إدارة المناطق الساحلية (*CAMP*) في ليفانتي بألميريا

61. بعد ثلاث سنوات من النشاط والعمل الشاق، اختُتم برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في ليفانتي بألميريا رسميًا خلال مؤتمر العرض النهائي الذي عقد في مدينة ألميريا في شهر فبراير/شباط من عام 2013. وحضر المؤتمر ممثلون سياسيون رفيعو المستوى عن السلطات الوطنية، والإقليمية والمحلية الذين أكدوا التفاني من أجل نتائج المشروع وأظهروا إرادة سياسية لدعم استمراره.

62. تم تقديم الأنشطة المتعددة ونتائجها خلال المؤتمر بينما كان التركيز على الإطار المرجعي للتنمية المستدامة (SDRF) باعتباره النتيجة الرئيسية للمشروع. وتم تقييم المشروع بأنه جيد ومبتكر للغاية على المستوى الأوروبي بفضل التنسيق المؤسسي الفعال والمنظم جيدًا والمشاركة العامة طوال مدة المشروع من جهة، والمقترحات التقنية المفصلة جيدًا من جهةٍ أخرى، حيث تم ربط كلاً منهما بحلقات عمل "تخيل" (Imagine) باعتبارها أداة لبناء السيناريوهات والمؤشرات.

63. لقد تمنى الجميع أن تحقق مرحلة ما بعد المشروع نفس القدر من النجاح. ويبدو جليًا أن الحكم على نجاح برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) سيكون وفقًا للنتائج التي تحققت في مرحلة المتابعة وهي المرحلة التي تم اقتراح خطة عمل لها تنطوي على إمكانات هائلة تتعلق بخلق فرص عمل وبدء أنشطة اقتصادية جديدة، فضلاً عن استخدام التنسيق المؤسسي المُعد لإدارة المناطق الساحلية في ليفانتي بألميريا في المستقبل.

64. قبل انعقاد مؤتمر العرض النهائي، قامت اللجنة الساحلية بعرض نتائج المشروع ومناقشتها خلال اجتماع عُقد في شهر ديسمبر/كانون الثاني من عام 2012 وخلُص إلى تبني الإعلان من خلال إصدار بيان سياسي عن الإطار المرجعي للتنمية المستدامة (SDRF) والتطبيق المستقبلي للإجراءات المقترحة. وتكونت اللجنة الساحلية من رؤساء ثماني بلديات، وممثلين عن الحكومة الإقليمية، ومجلس الولاية، ورابطة البلديات ووزارة البيئة والشؤون الريفية والبحرية. وقد أُنشئت هذه الجهة المهمة باعتبارها جهة تنفيذية مسؤولة عن صناعة القرار ضمن الهيكل الإداري لبرنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) المكون من ثلاثة مستويات لتوفير التنسيق المؤسسي والمشاركة المجتمعية، بينما تُعد الجهتان الأخريان: المجلس الساحلي الذي يضم الأطراف المعنية، أو أصحاب المنفعة العامة، الذين نظرًا لمعرفتهم بالمشكلات التي يتعامل معها المجلس (مثل القضايا المتعلقة بالموارد المائية، وإدارة المسطحات الطبيعية، والتراث الطبيعي والثقافي، والأملاك العامة، والمواد البحرية، والأنشطة الإنتاجية الرئيسية في مجالات الزراعة، والسياحة، والتنمية الحضرية) يمثلون الجمعيات المحلية، أو المؤسسات البيئية، أو المنظمات غير الحكومية، أو قطاعات العمل (46 كلها) والمنتدى الساحلي، وهو منهاج يضم جميع المواطنين أو الجمعيات من أجل تشجيع النقاش حول القضايا التي تمت مواجهتها خلال تطور المشروع من خلال الموقع الإلكتروني الخاص به.

65. وقد تم إعداد تقرير نهائي متكامل لبرنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في ليفانتي بألميريا وإنتاج مقطع فيديو زاخر بالمعلومات مدته 25 دقيقة عن تطبيق CAMP في إسبانيا.

برنامج إدارة المناطق الساحلية (*CAMP*) في الجبل الأسود

66. أُطلق برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في الجبل الأسود رسميًا في شهر مارس/آذار من عام 2012 خلال حلقة العمل الافتتاحية في مدينة بودغوريتشا ومن المقرر اختتامه في مؤتمر العرض النهائي في بودفا، في شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 2014. وقد نظمت وزارة التنمية المستدامة والسياحة كلا الاجتماعين بدعم من مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC). وحضر كل اجتماع منهما ما يزيد عن 70 مشاركًا من بينهم ممثلين عن السلطات الوطنية والمحلية، بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالمناطق الساحلية في الجبل الأسود.

67. صُمم برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في الجبل الأسود (بالتكامل مع عملية إعداد استراتيجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ICZM) بطريقةٍ تدعم عملية إعداد الخطة المكانية للمناطق الساحلية في الجبل الأسود، ومن خلال هذه الخطة يمكن ضمان التطبيق العملي لبعض المواد المحددة من بروتوكول ICZM. وانصب التركيز على جوانب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) التي يمكن أن تساهم في ترشيد الإدارة العامة والتخطيط المكاني وتحديثهما، مثل آليات التنسيق، والتكامل والمشاركة، وإنشاء نظام معلومات ساحلي (مرصد)، والاستفادة من بعض الأدوات والسبل المحددة (مثل تحليل قابلية التأثر والملاءمة، وتقييم القدرة الاستيعابية السياحية، وتطبيق المنطقة الفاصلة الساحلية). وتم الترويج، أيضًا، لمفهوم الاقتصاد الأخضر ودراسة طرق الكيفية التي يمكن أن يساهم بها في التنمية الساحلية المستدامة.

68. وعلى غرار جميع برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) الأخرى، اعتمد هذا البرنامج على هيكل إداري ديناميكي لا يُمكِّن فقط من إحراز تقدم جيد في أنشطة CAMP بل أيضًا من إنشاء روابط ديناميكية مع جميع المبادرات ذات الصلة المتعلقة بالمنطقة الساحلية في الجبل الأسود، وهو الأمر الذي سينعكس في النهاية على الخطة المكانية للمناطق الساحلية والاستراتيجية القومية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية (ICZM).

69. تتوفر مزيد من المعلومات عن برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في الجبل الأسود على الموقع الإلكتروني للمشروع، تحت إدارة وزارة التنمية المستدامة والسياحة. ولا تزال تتوفر جميع المعلومات باللغة المونتنغرية. كما أن جميع نتائج المشروع، أيضًا، باللغة المونتنغرية مع وجود إصدارات موجزة باللغة الإنجليزية. وستُنشر جميع النتائج قريبًا على الموقع الإلكتروني لمركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC).

برنامج إدارة المناطق الساحلية (*CAMP*) في إيطاليا

70. تم توقيع اتفاقية برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) في إيطاليا في شهر أبريل/نيسان من عام 2014. ويكمن الهدف الاستراتيجي للمشروع في اختبار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتطبيق كلاً من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وتوصية الاتحاد الأوروبي الخاصة بإدارة ICZM من عام 2002. وستتحقق الأهداف التكميلية السبعة للمشروع من خلال الأنشطة المستهدفة على وجه التحديد في القضايا التالية:

i) إدارة المساحات البحرية (مثل إدارة استخراج الرمال من قاع البحر، وإدارة المزارع السمكية، وما إلى ذلك)؛
ii) حماية التراث التاريخي الثقافي والبيئي والمناظر الطبيعية وتعزيزهما؛
iii) تنويع العروض السياحية (تقديم عروض جديدة تركز على الجوانب البيئية والمناظر الطبيعية تحديدًا)؛
iv) إعادة البيئة والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية؛
v) إنعاش البيئة الساحلية والبحرية في مصبات الأنهار والحفاظ عليها؛
vi) وصف الإقليم وموارده وتمثيلهما، وتحديد القيم، والفرص، والقضايا الهامة، وأسباب الخيارات المقترحة وتقييم الآثار المتوقعة؛
vii) تعريف السيناريوهات التطورية التي يجب أن تواجهها سياسات التدخل.

71. أقيمت حلقة العمل الافتتاحية في جزيرة سردينيا، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2014. وشارك في المشروع ممثلون عن جميع الأقاليم الإيطالية الثالثة، وهي: إميليا رومانيا، وسردينيا وتوسكانا، بالإضافة إلى حضور ممثلين عن السلطات المختلفة وعناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط للاجتماع.

72. يمثل المشروع أهميةً ليس فقط لحل المشكلات العاجلة للمناطق الساحلية في الأقاليم الثلاثة المعنية، بل أيضًا لإسهامه على المستوى الوطني كذلك. وعلاوةً على ذلك، يهدف هذا المشروع أيضًا إلى تعزيز التواصل مع برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) الأخرى وتقديم فرصة ممتازة لجميع عناصر خطة عمل البحر المتوسط للعمل سويًا خلال تنفيذه. ومن المتوقع الانتهاء من هذا المشروع بحلول أوائل صيف عام 2016.

73. يمكن الاطلاع على مزيدٍ من المعلومات على الموقع الإلكتروني للمشروع: http://www.camp-italy.org/

برنامج إدارة المناطق الساحلية (*CAMP*) في فرنسا

74. تم التوقيع على برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) الخاص بمقاطعة فار في فرنسا في شهر سبتمبر/أيلول من عام 2014 وتجري حاليًا الأنشطة التمهيدية لإطلاقه رسميًا في شهر يونيو/حزيران من هذا العام. وقد تم تدشين المشروع بعد طلب رسمي من رئيس المجلس العام لمقاطعة فار لكي يمثل المشروع امتدادًا للنظام البحري والساحلي للمقاطعة ويجلب مزيدًا من الخبرات والتحليل، في الإطار الدولي.

75. سيدعم المشروع تطبيق نهج الإدارة المتكامل على الصعيد المحلي من خلال استخدام أساليب تجريبية وتطبيق منهجيات معترف بها دوليًا. إضافةً إلى ذلك، يهدف برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) إلى دراسة الإنشاء التدريجي لنظام الحوكمة "البحري-الساحلي" الذي يجب ربطه بالمبادرات الإدارية القائمة في المساحة الموجودة بين البر والبحر بمقاطعة فار (ناتشورا 2000 في البحر، والمواقع البرية ونظام إدارة الأداء وتطويره (PMD) في معهد الساحل، واتفاقيات الخليج، ونظام المقاطعة الخاص بالتخطيط المكاني، وميثاق الحديقة الوطنية في بورت كروس، والوثيقة الاستراتيجية الساحلية، وما إلى ذلك). ومنذ بداية المشروع، اشترك في تصميمه مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC)، ومعهد الساحل (مركز التنسيق الفرنسي الخاص بمركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية)، ووزارتا البيئة والخارجية، والخبراء المعنيين، مثل خبراء المجلس العام لمقاطعة فار ووكالة رون-كورسيكا المتوسطية للمياه، ومن المتوقع أن يستمر دعمهم طوال المشروع.

مشروع تجريبي للتخطيط المكاني البحري (*MSP*)

76. بعد صدور بيان الاجتماع الثامن عشر للأطراف المتعاقدة الذي نص على أن "التخطيط المكاني البحري كان أحد السبل المهمة التي ينبغي استكشافها من أجل مستقبل خطة عمل البحر المتوسط (MAP) ومن أجل تطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) تحديدًا"، أطلق مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وجامعة تساليا في اليونان مشروعًا تجريبيًا بعنوان "تمهيد الطريق للتخطيط المكاني البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط". ويهدف المشروع إلى تيسير تطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وخاصةً فيما يتعلق بأحكامه المعنية بالتخطيط المكاني البحري، من خلال وضع أدوات منهجية، واقتراح الخطط الإدارية/التعاونية الممكنة وتحديد الشروط الأساسية والطرق الممكنة للتعامل مع التحديات، في محاولةٍ لمساعدة الأطراف المتعاقدة على تحقيق الأهداف المشتركة للإدارة والتخطيط المكاني البحري المتكامل.

77. وقد انعقد الاجتماع الافتتاحي لهذا المشروع الذي يستمر لعامٍ واحد في أثينا، في شهر يناير/كانون الثاني من عام 2015، بحضور نحو 30 مشاركًا. وقد حضر جميع أعضاء الفريق الأساسي إلى جانب خبراء من الشركاء المعاونين مثل: وزارة البيئة والطاقة وتغير المناخ (MEECC)، ومنطقة جزر البحر الأيوني والمركز اليوناني للأبحاث البحرية (HCMR). ولا بد من الإشارة إلى الفريق القوي الخاص بمديرية التخطيط المكاني في وزارة البيئة والطاقة وتغير المناخ (تمت إعادة تسميتها مؤخرًا بوزارة إعادة الإعمار الإنتاجي والبيئة والطاقة MPREE)، بالإضافة إلى ممثلي السلطات من منطقة جزر البحر الأيوني وحديقة زاكينثوس البحرية.

الإجراء 3.2: التنمية المهنية، والتدريب والتعليم

78. الهدف من هذا الإجراء هو تعزيز تكوين الخبرات المتطورة المطلوبة لتطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

79. على غرار الحوكمة، يُعد التدريب والتعليم عنصرين إجباريين لجميع مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حيث يتم تقديمهما من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية لمجموعة متنوعة من الجهات المعنية الوطنية والمحلية. وكذلك، تمثل التجربة العملية التي اكتسبها منسقو برنامج إدارة المناطق الساحلية (CAMP) على الصعيد الوطني وغيرهم من المستشارين الوطنيين الذين قام بتوظيفهم مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) لتنفيذ هذا المشروع خلال 2-3 أعوام فرصة فريدة لبناء قدرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في البلاد.

80. لن نتناول بالتفصيل في هذا الفصل فرص التعلم الهائلة هذه؛ بل نفضل، بدلاً من ذلك، التركيز على التدريب الإقليمي عبر الإنترنت الذي يقدمه مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية بشكلٍ سنوي - حيث تستهدف الدورة التدريبية الافتراضية "ميد أوبن" MedOpen حول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منطقة البحر الأبيض المتوسط صناع القرار، ومستشاري السياسات، ومديري المشروعات، وموظفي وخبراء المنظمات والمؤسسات الدولية، والباحثين الأكاديميين، والطلاب، وجميع الأشخاص الآخرين المهتمين بالإدارة الساحلية.

81. تتوفر نسخة محدثة من وحدة ميد أوبن الأساسية (MedOpen Basic) بشكلٍ مستمر للمستخدمين، كما أنها مفتوحة للجميع وآلية بالكامل، بينما تم تقديم دورتين من الوحدة المتقدمة منذ عام 2012. وتحتاج هذه الوحدة المتقدمة ومدتها 4 أشهر إلى درجة أعلى من الالتزام من جانب كلٍ من المتدربين وموظفي مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية، حيث تشتمل على محاضرات من خبراء معروفين في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومناقشات المنتدى، وألعاب محاكاة ومقال ختامي.

82. تم الاستقرار على الإصدار المتقدم من دورة ميد أوبن (MedOpen) في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لعام 2012 في إطار مشروع بيغاسو (PEGASO) مع تخصيص حزمة من حزم العمل الخاصة بهذا الإصدار للتعليم والتدريب. ومع ذلك، ضم الإصدار عدة مرشحين آخرين من منطقة البحر الأبيض المتوسط، نتيجةً لفائدته الكبيرة. حيث حضر الدورة التدريبية 32 مرشحًا. وأكمل 15 مرشحًا بنجاح الدورة التدريبية وحصلوا على شهادة ميد أوبن المتقدمة (MedOpen Advanced) من مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية.

83. تم تنظيم الإصدار المتقدم من الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) لعام 2013 من أجل شركاء مشروع SHAPE بهدف إطلاعهم بشكلٍ عام على ICZM وبمزيد من التفصيل على عملية ICZM التي تمثل أهمية بالغة في تنفيذ مشروعات SHAPE التجريبية. وقد سجل 22 متقدمًا بياناتهم في هذا الإصدار، وشارك ما يزيد عن نصف هذا العدد بفاعلية. وفي نهاية الدورة التدريبية، حصل 14 مرشحًا على شهادة ميد أوبن المتقدمة (MedOpen Advanced) من مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية.

84. تم الانتهاء خلال عام 2014 من الإجراءات التمهيدية الخاصة بوحدة محددة عن التغيرات المناخية التي تنبأ بها مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (ClimVar & ICZM). وتم إعداد هذه الوحدة على أساس المبادئ التوجيهية لتقلب المناخ وتغيره وسيشرف أحد المؤلفين عليها. كما تم الإعلان عن افتتاح كلٍ من الدورتين الأساسية والمتقدمة لشهر مايو/آيار من عام 2015. ووقع الاختيار على 15 مرشحًا، من بين 29 مرشحًا تقدموا لهاتين الدورتين بحلول 20 مارس/آذار 2015، وهو الموعد النهائي لتقديم الطلبات. وبحسب المعايير المستخدمة لاختيار المرشحين، مُنحت الأولوية للمتقدمين من دول مرفق البيئة العالمية (GEF) المؤهلة والتي يجري بها تطبيق مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية".

الهدف 3: ترويج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذه داخل المنطقة، بالإضافة إلى ترويجه عالميًا من خلال تطوير أوجه التآزر مع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة

الإجراء 1.3: المشاركة العامة ورفع مستوى الوعي

85. يهدف هذا الإجراء إلى ضمان المشاركة المجتمعية الواسعة في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) من خلال إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية كذلك.

86. يتم رفع مستوى الوعي تجاه القضايا الساحلية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بطرقٍ عدة وفي عديد من المناسبات: من خلال المواد الترويجية، والمقالات العلمية والصحفية، وإلقاء المحاضرات، وتقديم المساعدة للمؤتمرات والفعاليات الأخرى. وسنركز بالتحديد في هذا الجزء على نشاط التوعية الرئيسي، ألا وهو احتفال يوم ساحل البحر الأبيض المتوسط، الذي أصبح تقليدًا منذ إطلاقه في عام 2007. ويكمن الغرض الرئيسي من هذا الاحتفال في زيادة الوعي بأهمية الساحل باعتباره موردًا طبيعيًا واقتصاديًا، بالإضافة إلى التحذير من المخاطر التي يتعرض لها نتيجة الظواهر الطبيعية والسلوكيات البشرية. ويجري هذا الأمر من خلال الجمع بين حلقات العمل التقنية وحملات زيادة الوعي العام بما في ذلك عروض الفيديو، والحفلات، وتوزيع المواد الدعائية، ومسابقات الأطفال والكبار، ومنتديات ومعارض المنظمات غير الحكومية، وما إلى ذلك.

87. يُنظم احتفال البحر الأبيض المتوسط المركزي كل عام في بلدٍ مختلف، في حين تنظم البلدان الأخرى الفعاليات الخاصة بها. وبعد استضافة إيطاليا (2007 و2008)، وتركيا (2009)، وسلوفينيا (2010) والجزائر (2011) للاحتفالات، استضافت الدول التالية الاحتفالات المركزية، تحت رعاية كبار المسؤولين في الدولة وبمشاركة ممثلين من دول، ومؤسسات البحر الأبيض المتوسط والمجتمع المدني:

- كرواتيا: تم تنظيم الاحتفال المركزي في مدينة سبليت عام 2012 باعتباره جزءًا من المشروع الأدرياتي "SHAPE" التابع لأداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام (IPA) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وبالتعاون مع مشروع "ساحل" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكان شعار الاحتفال هو "صوت الساحل" حيث وافق بعض المطربين الكرواتيين ذائعي الصيت على تقديم حفلة غنائية مجانية في هذه المناسبة؛
- إيطاليا: استضافت منطقة إميليا رومانيا الإيطالية الاحتفال المركزي في عام 2013. وأقيمت الفعالية في مدينة ريميني الساحلية، التي تشتهر بشواطئها الرملية الخالدة، حيث كانت الاختيار الأنسب مع تركيز الاحتفال في ذلك العام على الشواطئ؛
- تونس: تم الاحتفال بالفعالية المركزية لعام 2014 في منطقة قمرت، مع التركيز على تقلب المناخ وتغيره، وقد نُظم هذا الاحتفال في إطار مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (ClimVar & ICZM) تحت شعار مناخ جيد للتغيير"؛
- سيقام الاحتفال المركزي لعام 2015 في فرنسا. وستكون هذه مناسبة للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لخطة عمل البحر المتوسط، بجانب الترويج لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

88. سيكون من المجحف عدم ذكر جميع الاحتفالات المحلية التي تنظمها المدن والأقاليم حول البحر المتوسط لسكانها كل عام. ويتعذر إدراج قائمة بجميع الفعاليات في هذا التقرير نظرًا لطولها الشديد (تم وضع هذه القائمة على الموقع الإلكتروني يوم الساحل) ويعبر مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية مرةً ثانية عن امتنانه لجميع الأشخاص الذين ساهموا في جهودنا المشتركة للوصول إلى عدد لا يحصى من الناس.

89. وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى أن المشاركة العامة يتم الترويج لها في جميع مشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) وإدراجها كنشاطٍ إلزامي (انظر الإجراء 2.2 مشروعات تنفيذ البروتوكول).

الإجراء 2.3: التميز في قضايا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط

90. يهدف هذا الإجراء إلى الحفاظ على قدرات عناصر خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والأطراف المتعاقدة وتعزيزها فيما يخص القضايا المتعلقة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

91. مما لا شك فيه أن منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP)، ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) يتصدرون طليعة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، ليس فقط بسبب السبل الفريدة الملزمة قانونيًا التي اعتمدتها هذه الجهات للتعامل مع قضايا ICZM، ولكن أيضًا بسبب المعرفة والخبرات التي تراكمت طوال سنوات تنفيذ بروتوكول ICZM. ولهذا السبب تتم استشارة مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وشركائه المتعاونين ودعوتهم للتدخل في كثيرٍ من الأحيان. وسيأخذ سرد جميع المناسبات من هذا النوع صفحات عديدة؛ لذا سنذكر فيما يلي بعضًا من هذه المناسبات للتوضيح:

- المؤتمر الدولي في سيت، فرنسا، بمناسبة المنتدى العالمي للمياه مرسيليا 2012 والذي انعقد في شهر مارس/آذار من عام 2012 عندما تم توجيه اتفاقية محلية عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية إلى بروتوكول ICZM؛
- منتدى "MedDays"، وهو منتدى رفيع المستوى في الجغرافية السياسية والاقتصاد الاجتماعي نظمه معهد أماديوس في مدينة طنجة بالمغرب في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، وتم خلاله دعوة مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية للمشاركة ضمن لجنة برئاسة وزير السياحة المغربي؛
- المؤتمر الدولي "Littoral2012" في أوستند، بلجيكا، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2012، حيث ألقى مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية خطابين رئيسيين؛
- قيام أعضاء من المؤسسة البحرية من كوريا الجنوبية (أكتوبر/تشرين الأول 2012) ومشروع الأمم المتحدة الإنمائي الأردني بعنوان "دمج التنوع البيئي البحري في ممارسة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية" (يونيو/حزيران 2013) بزيارات دراسية لمركز الأنشطة القومية لبرنامج التدابير ذات الأولوية لتعلم إدارة ICZM عمومًا وموضوعاتها المحددة؛
- الاجتماع في البرلمان الأوروبي في بروكسل (سبتمبر/أيلول 2013) لتقديم بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قبل القراءة الأولية لمسودة توجيه التخطيط المكاني البحري (MSP)؛
- حلقة عمل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (DESA) في دوبروفنيك بكرواتيا (أكتوبر/تشرين الأول 2013) للمساهمة في إعداد تقرير عالمي عن التنمية المستدامة، حيث تم عرض دور الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يتعلق بالاستدامة الساحلية والترويج للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة؛
- الاجتماع في بروكسل (نوفمبر/تشرين الثاني 2013) لبدء العمل على استراتيجية المنطقة الكلية للبحر الأدرياتي والبحر الأيوني، والذي شارك به مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية ضمن لجنة تختص بالركيزة البيئية للاستراتيجية من أجل الترويج لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وغيرها من السبل القانونية والعمليات الجارية لاتفاقية برشلونة؛
- ندوة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد عبر الإنترنت بعنوان "الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) والتخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية" (مايو/أيار 2014) والتي كان مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) خلالها متحدثًا شرفيًا؛
- اجتماعات الاتحاد الأوروبي (EU) والاتحاد من أجل المتوسط (UfM) في عمان بالأردن (مارس/آذار 2014) حول ثلاثة محاور اهتمام رئيسية للاتحاد من أجل المتوسط (مبادرة أفق 2020، والاستهلاك والإنتاج المستدامين وتغير المناخ)، عندما مُنح مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية الفرصة لتقديم العمل المتعلق بالتغير المناخي في إطار مشروع "تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية"؛
- المؤتمر البرلماني الدولي الأول حول تحديات السياحة المستدامة في زغرب، بكرواتيا (سبتمبر/أيلول 2014) للحديث عن الضغوط التي تفرضها السياحة على ساحل البحر الأبيض المتوسط والبيئة البحرية واقتراح استخدام نهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية المستدامة؛
- مؤتمر الموانئ والنقل البحري الأوروبي الثالث في أمستردام، بهولندا (سبتمبر/أيلول 2014) لتقديم إطار سياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية التي يمكن أن تؤدي دورًا مهمًا في التخطيط الاستراتيجي للموانئ وصناعة النقل البحري؛

- مؤتمر "التعاون الأورومتوسطي": تحديات المياه الداخلية والبحرية" برئاسة دولة إيطاليا لمجلس الاتحاد الأوروبي (نوفمبر/تشرين الثاني 2014) لإلقاء خطاب رئيسي في حلقة عمل ضمن أربع حلقات عمل مواضيعية متوازية تم عقدها خلال هذا المؤتمر الذي استمر لمدة يومين، وهي: حلقة العمل المعنية بنظام رصد المحيطات المتكامل المتوسطي من أجل دعم السياحة الساحلية والبحرية المستدامة؛
- مهرجان أفلام Think Forward لعام 2014 باعتباره جزءًا من المركز الدولي لإدارة المناخ، وهي مبادرة مشتركة بين مؤسسة إني انريكو ماتيي ومؤسسة جورجيو سيني، وقد تم إعداد فيلم رسوم متحركة قصير خلال هذا المهرجان بعنوان "مناخ جيد للتغيير" لتقديمه في يوم ساحل البحر الأبيض المتوسط 2014؛
- المؤتمر الأوروبي المتوسطي (بارميندس الثاني) لرابطة المؤسسات الأكاديمية العشر في أفريقيا وجنوب أوروبا التي تروج لأحد أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (سد الفجوة بين المحصلة العلمية واحتياجات الجهات المعنية) وذلك من أجل إلقاء خطاب عن جهود مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية (PAP/RAC) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) / خطة عمل البحر المتوسط (MAP) في مجال إدارة المناطق الساحلية؛
- عضوية مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية في المجموعة المشتركة لخبراء الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي المعنية بالتخطيط المكاني البحري (MSP) والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) والتي تجتمع سنويًا لدراسة التفاعلات بين البر والبحر وكيفية إدارتها؛
- قيام مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات بدور مستشار الجودة الخارجية بمشروع (COASTGAP) التابع للاتحاد الأوروبي من خلال توجيه أنشطة المشروع وتقديم تقرير مراجعة الحسابات.

الإجراء 3.3: ترويج البروتوكول

92. يهدف هذا الإجراء إلى ترويج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها.

93. سيحتاج الأمر إلى صفحات عديدة لسرد جميع المناسبات (التي يتطابق معظمها في الحقيقة مع مناسبات الإجراء السابق) والطرق التي استُخدمت في ترويج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط: من خلال المواد الترويجية، مثل الجدول الزمني لإدارة ICZM الذي تم عرضه في عديد من المناسبات، والكتيبات، والمنشورات، ومقاطع الفيديو، والمشاركة في المؤتمرات وغيرها من الفعاليات.

94. وبالتالي، يجب أن نذكر هنا فقط بعض أصداء البروتوكول بعيدة المدى، مثل:

- التعاون مع لجنة البحر الأسود في إطار مشروع بيغاسو (PEGASO) لاستكشاف إمكانية اعتماد وثيقة قانونية مشابهة لمنطقة البحر الأسود؛
- مشاركة ممثلي مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية في اجتماع غرب المحيط الهندي والذي يتم من أجله إعداد وثيقة قانونية إقليمية تتبع نموذج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط.؛ أو
- تقديم المعهد الفرنسي للبحوث المتعلقة باستغلال البحار (IFREMER) المفوض في جزر المارتينيك لعرض تقديمي نيابةً عن مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية حول بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في منتدى BODLANME السنوي لمنطقة جزر الأنتيل الفرنسية.

الإجراء 4.3: الشبكات

95. يهدف هذا الإجراء إلى التعاون مع الشبكات القائمة وإنشاء شبكة المنطقة الساحلية في البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الممارسات الجيدة.

96. حتى إذا كانت مسؤولية التنسيق الخاصة بتطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وخطة عملها تقع على عاتق مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط، سيكون من المستحيل إنجاز هذه المهمة المعقدة والملحة دون إسهامات وتعاون مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الأخرى وشبكاتها. وخلال السنوات الماضية، تم إنشاء هذه الجهات على الصعيد الإقليمي (البحر الأبيض المتوسط)، والوطني ودون الوطني، كما تمثل مبادراتها ومجهوداتها أهميةٍ بالغةٍ لتكوين الكتلة الحرجة التي تسمح بتغيير أنماط الإدارة الساحلية والتنمية غير المستدامة. وسيكون من غير الواقعي، وعلى سبيل الافتراض، التوقع بأن نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والمبادرات التي يمكن لهذا النظام الترويج لها مع الأطراف المتعاقدة كافيين لتغطية جميع القضايا الساحلية المهمة ولتوفير جميع المعارف المطلوبة للإدارة الحديثة.

97. وبناءً عليه، لطالما تم اتباع النهج الحكيم للاستفادة من الشبكات القائمة الأخرى، مثل شبكات المؤسسات والمنظمات التي وقع معها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط مذكرة تعاون (الاتحاد من أجل المتوسط، واللجنة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك) أو الشبكات التي أُنشئت داخل المشروعات وبينها، التي قام فيها مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية بدور الشريك (منهاج مشروع بيغاسو (PEGASO)؛ شبكة المناطق الأوروبية التي يروجها ميثاق بولونيا؛ وشبكة FaceCoast للمبادرات الساحلية، وما إلى ذلك) أو العدد المتزايد للمشروعات بموجب آليات التمويل الخاصة بالاتحاد الأوروبي والمتعلقة بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (مثل الآلية الأوروبية للجوار والشراكة، وبرنامج الإطار الأوروبي السابع، ومرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية، ونداءات المديرية العامة للشئون البحرية والثروة السمكية، وما إلى ذلك).

98. وبالطبع، تتمتع الشبكات التي أُنشئت في إطار المشروعات التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية بالقدر ذاته من الأهمية، وتأتي في المقام الأول برامج إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) وغيرها من مشروعات تطبيق بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وبالإضافة إلى الشبكات الداخلية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية التي أُنشئت في ظل هذه المشروعات، تتزايد الحاجة إلى تقوية الروابط بين هذه الشبكات على مدار السنوات الماضية. وحتى إذا ظل تبادل الخبرات والدروس المستفادة وتناقلها موجودًا دائمًا، فقد حان الوقت للتفكير في إنشاء شبكة أكثر رسمية لكي تسمح لهذه المشروعات بالنمو سويًا، ولكي تصبح محورًا لاستقطاب المشروعات الأخرى المشابهة من أجل التعاون، والمكان الذي يحصل من خلاله الفرد على المساعدة والمعلومات المؤكدة. ويعمل مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية، جنبًا إلى جنب مع برامج إدارة المناطق الساحلية الأخيرة، في هذا الاتجاه.

استعراض ختامي

99. بالرغم من الصعوبات التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط بالكامل ونظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص في هذه السنوات الأخيرة، إلا أنه تم الحفاظ على ارتفاع مستوى نشاط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) إلى جانب تحقيق بعض النتائج النوعية الجيدة. وتعزيز الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة الاستراتيجية على الصعيد الوطني، واقتراح أساليب منهجية مبتكرة، وتقوية آليات الحوكمة، والعمل "ميدانيًا" من خلال مشروعات إقليمية ملموسة - هذه هي المجالات التي تم إحراز تقدم كبير بها. وبناءً على الإنجازات الواردة في الفصل السابق، يقدم الجدول 1 أدناه تقديرًا شديد العموم لحالة التقدم الخاصة بكل إجراء.

الجدول *1*: تقدير التقدم في تنفيذ خطة العمل الخاص بمركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية

الهدف 1: دعم التنفيذ الفعال لبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوي الإقليمي، والوطني والمحلي بما في ذلك ما يتحقق من خلال الإطار الإقليمي المشترك للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية	
الإجراء 1.1 المصادقة والانتقال	+++
الإجراء 1.2 تقوية الحوكمة ودعمها	+++
الإجراء 1.3 تبني استراتيجيات وخطط عمل وبرامج وطنية	++
الإجراء 1.4 رفع التقارير حول مدى تنفيذ البروتوكول ومراقبة حالة ساحل البحر الأبيض المتوسط	+++

الهدف 2: تعزيز قدرات الأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذ البروتوكول واستخدام سياسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وسبلها، وأدواتها وعملياتها بطريقةٍ فعالة.	
الإجراء 2.1 المنهجيات والعمليات	+++
الإجراء 2.2 مشروعات تنفيذ البروتوكول	+++
الإجراء 2.3 التنمية المهنية، والتدريب والتعليم	+++

الهدف 3: ترويج بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتنفيذه داخل المنطقة، بالإضافة إلى ترويجه عالميًا من خلال تطوير أوجه التآزر مع الاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة.	
الإجراء 3.1 المشاركة العامة ورفع مستوى الوعي	++++
الإجراء 3.2 التميز في قضايا الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط	++++
الإجراء 3.3 ترويج البروتوكول	+++
الإجراء 3.4 الشبكات	+++

ضعيف (+)؛ متوسط (++)؛ جيد (+++)؛ جيد جدًا (++++)؛ ممتاز (+++++)

100. ساهم نقص الموارد المالية، مقترنًا في بعض الأحيان بصعوبة العمل وظروف السفر في صعوبة إحراز تقدم في بعض المجالات. كما تعذر إكمال عديد من الدراسات التي كانت منتظرة، مثل فحص الإطار القانوني الوطني فيما يتعلق ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) في دولة فرنسا وإيطاليا ولبنان. وكان لابد من تأجيل العمل المنهجي على ربط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني الساحلي (MSP)، مثلما حدث مع القدرة الاستيعابية للمناطق الساحلية.

101.من ناحيةٍ أخرى، تم استغلال بعض الفرص الأخرى، مثل العمل على تغيرات استخدام الأراضي في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتعميق العمل على المؤشرات الساحلية في إطار عملية نهج النظام الإيكولوجي، وإطلاق مشروع تجريبي صغير لتحسين استيعاب عمليات التخطيط المكاني الساحلي، وافتتاح الدورة التدريبية MedOpen لاحتياجات المشروعات الخارجية ومن خلال استخدام تمويلها.

102.اعتمد التقدم في تنفيذ خطة العمل كثيرًا على التمويل الخارجي المكفول، كما يظهر في الشكل 1 أدناه. وقد حدد هذا الأمر أيضًا بدرجةٍ ما نوع النشاط وتوزيعه الجغرافي، بالرغم من أنه يمكننا القول أن الجمع بين تمويل الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية مع الاستحقاقات المختلفة ساهم في تحقيق التوازن في كلا الناحيتين (انظر الفصل التالي).

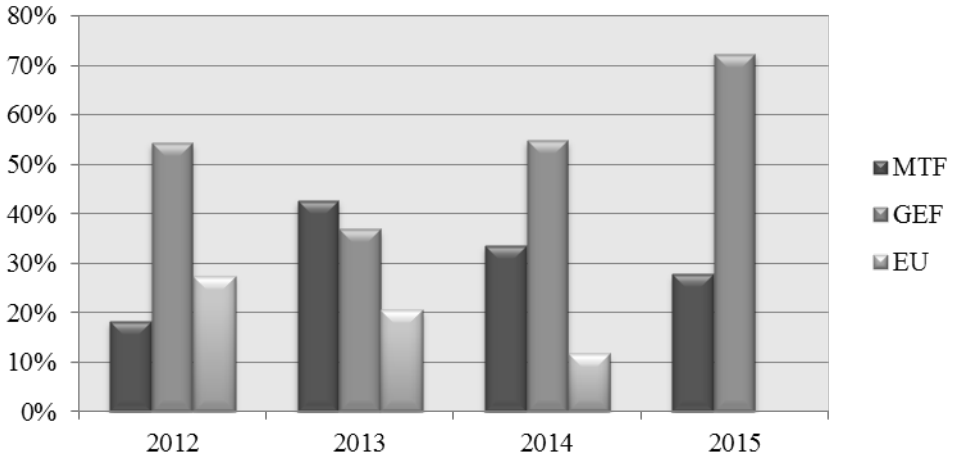

الشكل *1*: تمويل الأنشطة الخاضعة لقيادة مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية خلال السنوات الأربع الأولى من تنفيذ خطة العمل

103. اتسم منهج تنفيذ خطة العمل بقدرة عالية على التكيف مع الظروف والقدرات السائدة، وذلك على غرار السمة الرئيسية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية. وفي الواقع، كانت هذه هي الرسالة التي بعثت بها الأطراف المتعاقدة عندما قررت تبني خطة عمل ليست إلزامية بقدرٍ مفرط، وهو الأمر الذي سيسمح لكل طرف بتنفيذها بوتيرته الخاصة ولبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط بالتصرف وفقًا لقدراته البشرية والمالية.

النتائج الرئيسية للتقييمات الخارجية

104. تم إجراء اثنين من التقييمات الخارجية المتعلقة بتنفيذ خطة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، عقب قرارات الأطراف المتعاقدة وتوصياتها، وهما:

- تقييم نتائج اتفاقية برشلونة / برنامج الأمم المتحدة للبيئة – خطة عمل البحر المتوسط (UNEP/MAP) برنامج عمل الخمس سنوات 2010-2014؛
- تقييم مشروعات إدارة المناطق الساحلية المنفذة منذ التقييم الأخير في عام 2001 (الجزائر، وقبرص، ولبنان، ومالطا، والجبل الأسود، والمغرب، وسلوفينيا وإسبانيا).

105.فيما يلي أهم النتائج الأولية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المقتبسة من مسودة التقارير الخاصة بعمليتي التقييم.

106.<u>تقييم برنامج عمل الخمس سنوات الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط</u>
اعتمد اجتماع الأطراف المتعاقدة السابع عشر (مراكش، 2009) برنامج عمل الخمس سنوات الاستراتيجي للفترة من 2010 إلى 2014 (PoW). وبدأ تنفيذ البرنامج في عام 2010، بينما وافقت الأطراف المتعاقدة في عام 2013 على تمديد البرنامج لعامٍ واحد حتى نهاية عام 2015 (قرار اجتماع الأطراف المتعاقدة الثامن عشر IG.21/17) لتحسين تزامن دورات التخطيط لمدة السنتين وعلى المدى المتوسط.

107.من بين ستة موضوعات لبرنامج العمل (الحوكمة؛ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ والتنوع البيئي؛ ومنع التلوث ومكافحته؛ والإنتاج والاستهلاك المستدامين والتغير المناخي)، قام الأشخاص الذين تمت مقابلتهم والمستجيبون للاستبيان المُنفذ في إطار هذا التقييم (الشكل 2) بمنح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تصنيفًا مرتفعًا للغاية. كما تم تصنيف منع التلوث ومكافحته وإدارة ICZM باعتبارهما القضيتين الأكثر أهمية عمومًا على المستوى القطري، ومستوى حوض البحر المتوسط وفيما يتعلق بولاية خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، أشار المشاركون من ثلاث دول إلى أن دولهم لم توقع بعد أو تصدق على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعلق المشاركون من دولة رابعة على أهميته المحدودة في ظل قصر خط الساحل الخاص بالبلاد.

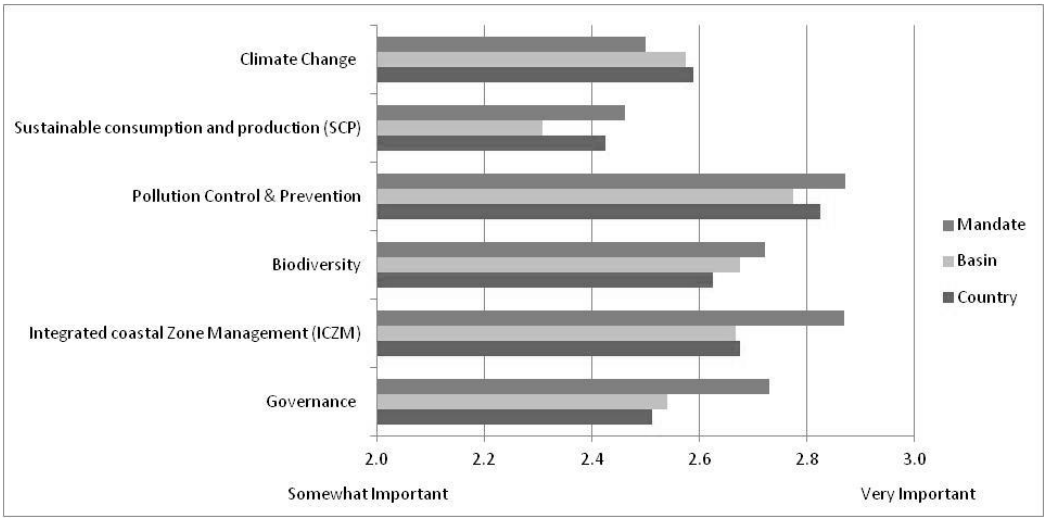

الشكل *2*. ملخص الردود على الاستبيان المعني بأهمية موضوعات برنامج العمل على مستوى حوض البحر المتوسط وعلى المستوى القطري وفيما يتعلق بولاية خطة عمل البحر المتوسط (بناءً على استخدام مقياس عددي لتقييمات الاستبيان)، المصدر: استبيان التقييم

108.توضح المقتطفات التالية من مسودة استبيان التقييم (يناير/كانون الثاني 2015) التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطة عمل بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية منذ اعتمادها وفوائد هذا التنفيذ:

"2012-2013: لقد كانت هناك تسع نتائج متوقعة في إطار الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في عام 2012-2013 تم تنظيمها ضمن ثلاثة أنشطة (تنفيذ خطة عمل بروتوكول *ICZM*: مساعدة الدول في إعداد خطط واستراتيجيات *ICZM*؛ وتحديث منهجيات *ICZM* وإعدادها؛ وتنفيذ بروتوكول *ICZM* من خلال مبادرات محلية وسياسية محددة). وبلغت ميزانية النشاط 2.15 مليون يورو، تم تدبير 0.71 مليون يورو منها عند اعتماد الخطة. كما ظهرت أيضًا الأنشطة المتعلقة بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في إطار موضوعي الحوكمة والمناخ. وقد كانت هناك ست نتائج متوقعة ذات صلة في إطار الحوكمة، تغطي أربعة أنشطة، بميزانية إجمالية تبلغ 0.17 مليون يورو تم تدبيرها بالكامل، وثلاث نتائج متوقعة ذات صلة، تغطي نشاطين، بميزانية إجمالية تبلغ 0.61 مليون يورو، تم تدبيرها بالكامل أيضًا. وتضمنت المشروعات الجارية التي تساهم في هذا الموضوع مشروعات الشراكة المتوسطية، وتقلب المناخ (*ClimVar*)، وبيغاسو (*PEGASO*)، و*SHAPE* و*ProtoGIZC*.

...

2014-2015: هناك سبع نتائج متوقعة في إطار استراتيجيتين (تنفيذ الإجراءات ذات الأولوية على النحو المتفق عليه في خطة عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والمساعدة التقنية وبناء القدرات) بميزانية إجمالية تبلغ *2.27* مليون يورو تم تدبير *1.27* مليون يورو منها.

تشكل المخرجات خلال الفترة التي غطاها التقييم حزمة متكاملة من سياسة العمل الممتدة، والمبادرات الرائدة، وتنمية القدرات والوعي. وتعكس الاستمرارية خلال فترة السنتين، بالإضافة إلى التعديلات وتوسيع نطاق العمل لكي يعكس: *1*) دخول بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حيز التنفيذ في شهر مارس/آذار *2011*، و*2*) واعتماد خطة العمل لتنفيذ بروتوكول *ICZM* في البحر الأبيض المتوسط (*2012-2019*) في شهر فبراير/شباط *2012*.

تساهم مخرجات برنامج العمل، من ناحية اتساق البرنامج، في مجموعة من النتائج الفورية التي يمكن اعتبارها متكاملة ومتعاضدة مع تركيز السياسة على خطط العمل الإقليمية والوطنية التي تمثل إطارًا شاملاً لتنفيذ السياسة. ويتضح هذا الأمر جيدًا من خلال الحزمة أو العمل على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي تم تعزيزه بعد اعتماد البروتوكول وخطة العمل ذات الصلة.

...

يتجاوز العمل في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية معظم المناهج والعوامل الاستراتيجية المحددة في نموذج نظرية القيود بما في ذلك التقييمات، ووضع المبادئ التوجيهية، وتنمية القدرات، والاتصالات والرؤية، وتقارير الامتثال. وقد جاءت النتائج الموثقة المتعلقة بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في مجالين رئيسيين: *1*) نتائج السياسة المتعلقة بدخول بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية حيز التنفيذ، واعتماد خطة العمل ووضع إطار لرفع التقارير و*2*) التدخلات التجريبية التي يمكن التوقع بأن تؤدي إلى تخفيف الضغط على المستوى المحلي. ويساهم الجمع بين إطار السياسات وتجربة المبادئ التوجيهية واختبارها في وضع خطط أو استراتيجيات وطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية في أربع دول. وتعكس "المخاطر" المحددة الخاصة بعمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وهي التأخيرات الإدارية على المستوى الوطني، وصعوبات التنسيق بين الشركاء والقطاعات على المستويين الأفقي والرأسي، وعدم توفر البيانات وتضارب المصالح القطاعي، التحديات التي تواجه التنفيذ على المستوى الوطني. وقد تم تناول هذه القضايا مباشرةً في برامج إدارة المناطق الساحلية ومشروعات الشراكة المتوسطية التجريبية والتخطيط الوطني للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية ومناقشتها أيضًا في التوجيهات المنهجية.

يوضح توحيد عمل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي سبق اعتماد البروتوكول وأعقبه في عام *2011* كيفية عمل استراتيجيات البرامج التكميلية، بما في ذلك التطورات الإقليمية والمنهجية، وتنمية القدرات والمبادرات الرائدة، بأسلوب تآزري لتعزيز تسليم البروتوكول على المستوى الوطني ودعمه".

تقييم مشروعات برنامج إدارة المناطق الساحلية

109. تم اقتباس النتائج الرئيسية التالية من مسودة تقرير التقييم المعني ببرامج إدارة المناطق الساحلية الثمانية التي نُفذت منذ عام 2001:

- "حققت غالبية مشروعات إدارة المناطق الساحلية أهدافها المحلية تمامًا (أو تقريبًا).
- لطالما كان اتحاد الجهات المعنية جيدًا للغاية، حتى أثناء عدم اشتراك هذه الجهات تمامًا في تصميم المشروع.
- أنشأت جميع المشروعات، خلال فترة دوامها، مجتمعًا ساحليًا وشكلت رؤية أكثر أو أقل شمولاً عن المستقبل المنشود للمنطقة.
- ساهمت جميع المشروعات، خلال فترة دوامها، في توضيح أهمية منهج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وطورت القدرات التطبيقية لإدارة *ICZM* على المستوى المحلي.
- بالنظر إلى تكلفتها (محدودة للغاية) والمدة التي استغرقتها (من عام ونصف إلى عامين فقط من العمل الفعلي في كثيرٍ من الأحيان)، فقد أثبتت درجة عالية من الكفاءة.
- كانت هناك متابعة ضعيفة في معظم المشروعات، فيما عدا المشروع الذي صُمم منذ تأسيسه بغرض وضع استراتيجية أو سياسة ساحلية رفيعة المستوى، وبناءً عليه التزمت مؤسسةٍ ما بتنفيذ المشروع على المدى الطويل.
- بالرغم من نجاح مشروعات فردية في تحقيق أهدافها المخططة، إلا أنها تشترك في مواجهة بعض القيود العامة فيما يتعلق بالافتقار إلى الاستدامة والإسهام المحدود في نشر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في دولها، بالإضافة إلى المستوى الإقليمي/الدولي. وبالرغم من الاحتفاظ بذاكرة المشروعات المحلية البحتة، إلا أن القدرات التي بنتها هذه المشروعات قد فرطت فيها المؤسسات خلال سنواتٍ قليلة.
- فيما يتعلق بالتأثيرات طويلة المدى، لم تتحقق نتائج حقيقية دائمة إلا من خلال تلك المشروعات التي ارتبطت صراحةً بالمبادرات المؤسسية (التغيرات في التشريع و/أو استراتيجيات الإدارة). واختفت المشروعات المحلية "القائمة بذاتها" التي لم تُدمج في إطار نُهج وطنية نحو الإدارة الساحلية نتيجة نقص الدعم المؤسسي (مثل الحوكمة، والتمويل).
- حيثما لم تؤدي المشروعات إلى "دمج" الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في السياسات أو الاستراتيجيات، فقد كان نشر البروتوكول في القطاعات والمنظمات محدودًا مما يؤدي إلى انخفاض التأثير.

أثبت برنامج إدارة المناطق الساحلية أنه أداة فعالة لترويج مفاهيم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، حتى وإن لم يحل إجمالاً المشكلة الهيكلية في تغيير السياسات من خلال المشروعات، وقد أدى بشكلٍ عام إلى وجود ذاكرة مؤسسية دائمة تنشر الممارسات التنظيمية بعد انتهاء مدة دوام المشروعات الفردية. وبالرغم من وجود عديد من التغييرات المؤسسية والتقنية التي حدثت خلال السنوات الخمس وعشرين منذ إطلاق برنامج *CAMP*، توصل التقييم إلى أنه لا يزال هناك حاجة وضرورة إلى وجود مستويات وطنية وإقليمية للبرنامج من أجل دعم تنمية الإدارة الساحلية والنُهج الموحدة عبر البحر الأبيض المتوسط".

الخاتمة

110. لقد كان ولا يزال تنفيذ خطة العمل يمثل تحديًا للجميع: الأطراف المتعاقدة، ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية، وبرنامج الأمم المتحدة / خطة عمل البحر المتوسط بالكامل. ومن أجل المضي قدمًا في عملية التنفيذ، توجب على مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية استثمار كثير من الجهود لحشد الموارد الخارجية نتيجةً لنقص تمويل الصندوق الاستئماني للبحر المتوسط (MTF) الذي ينبغي على جميع عناصر برنامج الأمم المتحدة / خطة عمل البحر المتوسط التعامل معه والأزمة الاقتصادية التي تواجهها جميع الأطراف المتعاقدة تقريبًا خلال السنتين الماضيتين. ولم يكن ممكنًا تحقيق هذه النتائج، دون هذه الموارد الخارجية ودون الشراكة الفعالة التي أقيمت مع الجهات الفاعلة الأخرى في البحر الأبيض المتوسط. ويجب عدم إغفال الدور الحاسم لمراكز التنسيق الوطنية – فكلما اتسمت هذه المراكز بمزيد من الديناميكية والتجاوب، زادت إمكانية نجاح مراكز الأنشطة القومية لبرنامج التدابير ذات الأولوية، ليس فقط في بلادها بل على مستوى الجهود الإقليمية كذلك.

111. لقد تم إحراز تقدم جيد، على النحو الوارد في الفصول السابقة. وستظل الأمور التي تعذر إنجازها تمثل تحديًا من أجل المستقبل. كما سيواصل مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية التعاون بشكلٍ وثيق مع الأطراف المتعاقدة ومساعدتهم في حشد الموارد الخارجية لتنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وذلك من أجل سد الفجوات والحفاظ على أنشطة المركز الفعلية. ويجري حاليًا إعداد مشروعين مقترحين، هما: مشروع الخطة الزرقاء (Plan Bleu) المشترك، ومركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية ومركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج والاستهلاك المستدامين (SCP/RAC) المعني بالاقتصاد الأزرق والذي قُدِّم مؤخرًا إلى مؤسسة MAVA؛ والمشروع المقترح متوسط الحجم لمنطقة البحر الأدرياتي والذي سيُقدم قريبًا من أجل الحصول على تمويل مرفق البيئة العالمي. ولنأمل في تحقيق الأفضل!

112. لنأمل أيضًا في أن تظهر فرص جديدة قريبًا لإعداد مقترحات في البلدان الأخرى التي ستكون مؤهلة لذلك. وقد يكون ذلك مشروعًا جديدًا لدول مرفق البيئة العالمية المؤهلة، أو بعض آليات تمويل الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء أو تعاون عبر الحدود. ولكي تكونوا على أتم استعداد لهذه الفرص وعلى مقدرة للاستجابة لها سريعًا، ندعوكم لمشاركة أولوياتكم وتفضيلاتكم معنا من أجل العمل فيما يتعلق بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

113. نأمل من جانبنا أن تكون هذه الوثيقة مصدر إلهامٍ للأطراف المتعاقدة أثناء النظر في الأنشطة التي يرغبون في تنفيذها خلال الفترة المتبقية التي تغطيها خطة العمل. ومع ذلك، يمكننا تقديم نفس الاقتراحات، وفقًا لخبراتنا وملاحظاتنا حول النصف الأول من فترة تنفيذ خطة العمل:

1. ستحتاج الأطراف المتعاقدة إلى بذل جهدٍ إضافي للوصول إلى هدف المصادقة الكاملة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفي هذا الإطار، ندعوهم إلى طلب المساعدة بجانب التفسيرات الفنية، أو ببساطة استخدام الوثائق التي صدرت بالفعل. وقد أثمرت هذه الممارسة بالفعل عن نتائج في بعض الدول.

2. تم تقديم تقرير عن الأنشطة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط فقط، في هذه الوثيقة، وسنقدم تقريرًا عن الأنشطة الأخرى بمجرد التعرف عليها رسميًا من الجزء التشغيلي لصيغة الإبلاغ الخاصة بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، على سبيل المثال عندما تصبح ملزمةً للأطراف المتعاقدة. وتمثل عملية رفع التقارير المنتظمة عن بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أمرًا حيويًا لمعرفة التقدم الذي تم إحرازه لتنفيذه، كما أنها مصدر معلومات قيم لمركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط حول الفجوات التي يجب سدها واحتياجات الأطراف المتعاقدة.

3. بالنظر إلى الفائدة المؤكدة لبرامج إدارة المناطق الساحلية واهتمام الدول بهذا النوع من النشاط، ستظل هذه البرامج ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الإيضاحية المشابهة وسيلة أساسية لتنفيذ خطة العمل، بمعنى دمج مبادئ إدارة ICZM وتحسين ممارسة الإدارة الساحلية.

4. تُحتم المنافسة المتزايدة على استخدام المساحة البحرية تصميم خطط إدارة المناطق الساحلية (CAMPs) المستقبلية ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) الأخرى بطريقةٍ تتيح تضمين مكون تخطيط قوي لاستخدام البحر ولا سيما للاكتشاف التفاعلات بين البر والبحر، بما في ذلك في شروط الاستخدامات.

5. بفضل المشروعات التي نُفذت على الصعيد المحلي، اكتسبت الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية النضج اللازم وقد حان الوقت لتعزيزها بشكلٍ منهجي باعتبارها الخيار الاستراتيجي. علاوةً على ذلك، وبغية تحقيق هدف خطة العمل النسبي، تمت دعوة الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للإدارة الموحدة للمناطق الساحلية تعكس أحكام البروتوكول. وسيحاول مركز الأنشطة الإقليمية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وسيحشد الموارد المالية والبشرية لمصاحبة الأطراف المتعاقدة في هذا المسعى في حالة ضمان الاهتمام والإرادة السياسية والتعبير عنهما بوضوح.

6. يمكن أن تكون استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وسيلة إدارية ممتازة للوصول إلى الاستدامة في المناطق الساحلية. لذا، تجد هذه الاستراتيجات مكانها ضمن أو على اتصال وثيق باستراتيجيات التنمية المستدامة. ويجب ضمان هذا الأمر أولاً على مستوى البحر الأبيض المتوسط من خلال الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة (MSSD 2.0) ومن ثم ينعكس على المستوى الوطني. وتقع المسؤولية الخاصة بكلا المستويين على عاتق الأطراف المتعاقدة، إلا أن مركز الأنشطة القومية التابع لبرنامج التدابير ذات الأولوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط يدركان دورهما المهم في تقديم الدعم المطلوب.

7. تجد الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية مكانها ودورها في عمليتين رئيسيتين أخريين لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط، وهما نهج النظام الإيكولوجي وإطار التكيف على التغير المناخي الإقليمي. وتُقدم هذه الإدارة، من خلال أساليبها وأدواتها التكاملية، أكثر آلية إدارية تتسم بالطابع العملي لتطبيق الأهداف والوصول إليها لكلا العمليتين.

8. تُعد الحوكمة المتوسطية المعنية بـالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية عاملاً حاسمًا لتحقيق نجاحها. ومن الجدير بالذكر أن الجمع بين العناصر التي برزت في المشروعات السابقة أو الجارية (بيغاسو، و"الشراكة المتوسطية" و"تقلب المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية") والمبادرة التي روجتها برامج إدارة المناطق الساحلية الأخيرة بشكلٍ أساسي نحو إنشاء شبكة رسمية قد يتسبب في اتخاذ خطوة مهمة للأمام نحو تعزيز آلية الحوكمة الإقليمية.

نستبشر من جانبنا باستمرار النزعة الإيجابية لتنفيذ خطة العمل في المستقبل. ونؤمن بأن الأطراف المتعاقدة ستمتلك مزيدًا من الموارد والطاقة التي تكرسها لتدعيم إدارة المساحة البحرية والساحلية الثمينة، مع تزايد الكتلة الحرجة من الناس، والمعرفة والخبرة باطراد، وفي حالة تحسن الوضع الاقتصادي والسياسي.